آليات تطوير الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني لدعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة – دراسة ميدانية في محافظة بورسعيد

اعداد

الدكتورة / زينب محمد موسي السماحي [١]

الملخص:

استهدفت الدراسة الحالية عن الكشف عن واقع الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة بورسعيد، والتعرف علي المعوقات التي تحول دون تحقيق تلك الشراكة، ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بإعداد استبانة مكونه من محورين، شمل المحور الأول بنود تقيس درجة شراكة المجتمع المدني في دعم حقوق الأطفال المعاقين، والثاني اشتمل علي معوقات الشراكة المجتمعية التي تحول دون قيام المجتمع المدني بدوره لدعم الحقوق للأطفال ذوي الاعاقة،تم تطبيقها علي عينة مكونة من (٨٠) من المدراء والاخصائيين العاملين في التربية الخاصة، وتم إجراء التحليلات الإحصائية باستخدم الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 25)،وأسفرت النتائج عن اتفاق أفراد العينة علي تدني واقع الشراكة المجتمعية للمجتمع المدني في دعم حقوق الاطفال ذوي الإحتياجات الخاصه، لوجود معوقات تحول دون دعم المجتمع للحقوق التي أقرتها المنظمات الدولية، والتشريعات المحلية لذوي الاعاقة ، منها: ضعف الوعي المجتمعي بحقوق ذوي الاعاقة وعدم الاعتراف بان نيلهم لحقوقهم مسئولية مجتمعية ، عدم وجود خطط معتمدة داخل مؤسسات التربية الخاصة للشراكة مع أطراف المجتمع المدني، اعتماد بناء الشراكات مع منظمات المجتمع علي الجهود الفردية لمديري مؤسسات التربية الخاصة، وندرة تعاون المؤسسة مع أطراف الشراكة المجتمعية عند تنفيذ البرامج والانشطة التي تدعم حقوق المعاقين،افتقار أطراف الشراكة في المجتمع المدني الي ادراك الحجم الفعلي لمشكلات الإعاقة في الطفولة المبكرة، ويستلزم ذلك وضع آليات لتطوير الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني، لذا قدمت الباحثة تصور مقترح لآليات تطوير الشراكة منها: وضع استراتيجية للتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والتنسيق فيما بينهم كل

---

[١] أستاذ مساعد –كلية التربية للطفولة المبكرة– جامعة بورسعيد

في اختصاصه لدعم حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة ، إعادة النظر في القوانين والقرارات الوزارية التي تعوق تفعيل الشراكة المجتمعية وتعديلها بحيث تسمح بإعطاء الفرص للمجتمع المدني للمشاركة في تمكين المعاقين من حقوقهم. نشر الوعي بأهمية الشراكة من خلال الاجتماعات والندوات والكتيبات الإرشادية ووسائل الإعلام المختلفة، إعداد دليل تنظيمي يوضح الآليات التي يجب أن تمارسها المنظمات في مساندة حقوق الفئات الخاصة، ودورها الرقابي والعمل علي متابعة تطبيق نصوص الاتفاقيات والقوانين الخاصة بحقوق الطفل المعاق.

الكلمات المفتاحية: الشراكة المجتمعية – مؤسسات المجتمع المدني – حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

Mechanisms for developing community partnerships for civil society organizations to support the rights of children with special needs: A field study in Port Said Governorate

Abstract:

The current study aimed to reveal the reality of the community partnership of civil society organizations in supporting the rights of children with special needs in Port Said Governorate, and to identify the obstacles that prevent this partnership from being achieved, To achieve this, the researcher prepared a questionnaire consisting of two axes. The first axis included items measuring the degree of partnerships of civil society institutions in supporting the rights of children with disabilities, and the second included obstacles to community partnership that prevent civil society from carrying out its role in supporting the rights of children with disabilities, It was applied to a sample of (80) principals and specialists working in special education, and statistical analyzes were conducted using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS 25), The results resulted in the sample members' agreement on the low reality of civil society community partnership in supporting the rights of children with special needs, due to the presence of obstacles that prevent society from supporting the rights approved by international organizations and local legislation for people with disabilities, including:

weak community awareness of the rights of people with disabilities and lack of recognition that they have access to them. Their rights are a social responsibility, The lack of approved plans within special education institutions for partnership with civil society parties, the reliance of building partnerships with community organizations on the individual efforts of directors of special education institutions, the scarcity of the institution's cooperation with community partnership parties when implementing programs and activities that support the rights of people with disabilities, and the lack of partnership parties in civil society. To understand the actual extent of disability problems in early childhood, Therefore, the researcher presented a proposed vision for mechanisms for developing the partnership, including: developing a strategy for cooperation between civil society institutions and coordination among them, each within its jurisdiction, to support the rights of people with special needs, Reconsidering the laws and ministerial decisions that hinder the activation of community partnership and amending them so that they allow for giving opportunities to civil society to participate in empowering people with disabilities in their rights. Spreading awareness of the importance of partnership through meetings, seminars, guidebooks, and various media, preparing an organizational guide that explains the mechanisms that organizations must practice in supporting the rights of special groups, their supervisory role, and working to follow up on the implementation of the texts of agreements and laws related to the rights of children with disabilities.

Keywords: community partnerships - civil society organizations - rights of children with special needs

مقدمة:

يُعدالاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة تجسيداً لدرجة الوعي والتحضر ، إذ تعتبر إحدى النقاط التي تُحكم من خلالها على تحضر وتمدن أي دولة من دول العالم ، وذلك لارتباطها بدرجة الوعي والحس الإنساني التحضري في مدي ما تقدمه من عناية واهتمام لهم ؛حيث يعيش أكثر من مليار شخص، أو ما يقرب من ١٥% من عدد سكان العالم الذي يُقدر٨ مليارات نسمة، مع شكل من أشكال الإعاقة،وتتواجد نسبة ٨٠% منهم في البلدان النامية.

لذا فإن رعايتهم من القضايا المهمة التي تواجه المجتمعات محلياً وعالمياً ، حيث يوجد بكل مجتمع نسبة منهم تحتاج إلي الدعم والرعاية تمكنهم من التوافق مع ظروف الحياة نظراً لتأثر نظرتهم للحياة بظروف إعاقتهم، وما يحصلون عليه من دعم من الاخرين لهم، وتكييف البيئة التربوية الخاصة بهم ، بما يتلاءم مع احتياجاتهم ، وبما يسمح بدمجهم في المجتمع .

وتعكس ارقام انتشار عدد ذوي الاحتياجات الخاصة والذين يحتاجون إلي خدمات ، ورعاية خاصة، بحسب بعض المصادر ومنها:اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية أن ما نسبته(٣-١٠%) من سكان أي مجتمع يعانون بشكل ما من حالات الاعاقة، وقد أشارت منظمة اليونيسكو وفق نتائج المسوح إلي ما نسبته (١٠-١٥%) من الأطفال ذوي احتياجات خاصة.(القمش، والجوالدة،٢٠١٤ ، ٣٠).

ويشير التقرير الدولي حول الإعاقة الصادر عن منظمة الصحة العالمية (٢٠١٦) أن أكثر من مليار شخص في العالم لديهم شكل من أشكال الإعاقة،وهذا يمثل قرابة ١٥% من سكان العالم، منهم ١٠٠ مليون طفل ، لايستطيع ٥٠ ٪ منهم تحمل تكاليف الرعاية الصحية، وهم غالبًا لا يحصلون على الرعاية الصحية اللازمة ، وتزيد احتمالية تلقيهم لمعاملة سيئة بمعدل أربعة أضعاف مقارنة بالأشخاص الاسوياء،ويكون الأطفال ذوي الاعاقات أقل احتمالية للذهاب للمدرسة مقارنة بالأسوياء، حيث توجد فجوات إكمال التعليم لدي جميع المجموعات العمرية في كافة البيئات لاسيما الدول الأكثر فقراً.

http://www.un.org/disabilities/documents/convention/convoptprot- a.pdf.

فيما تشير أحدث الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٧ إلى أن تعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر قد بلغ ١٠.٦٤% من إجمالي تعداد السكان، البالغ (٩٤٧٩٨٨٢٧ – ٩٤.٨ مليون نسمة) وبلغت نسبة صعوبة الحركة (٦.٣%) ثم صعوبة الرؤية(٤.٧٢ %)، ثم صعوبة السمع (٣.٥٩ %)، ثم صعوبة التذكر والتركيز(٣.٦٥ %)، ثم رعاية النفس (٢.٩٤ %)، ثم الفهم والتواصل(٢.٧٨ %)

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104

*يتم التوثيق في الدراسة الحالية وفق نظام APA

كما تشير الاحصائيات إلي نوعين من فئات ذوي الاحتياجات الخاصة حسب معدلات انتشارها وهي:

- الإعاقات ذات معدلات الانتشار المرتفعة: وتشمل؛ صعوبات التعلم، الإعاقة العقلية، واضطرابات السلوك، واضطرابات النطق.
- الإعاقات ذات معدلات الانتشار المنخفضة: وتشمل؛ الإعاقة البصرية والسمعية، و الإعاقات الجسمية والصحية، والتوحد، وإصابات الدماغ، وفئة الصم المكفوفين.(UNESCO,2000)

وفي تقرير جديد صادر عن اليونيسف (٢٠٢١) نجد أن ١ من كل ١٠ أطفال في العالم هم ذوو إعاقات، يُقدَّر عددهم حوالي ٢٤٠ مليون طفل، ويكشف عن عمق الحرمان الذي يعانون منه على امتداد عدة مؤشرات للعافية، بما في ذلك الصحة والتعليم والحماية ، ويؤكد هذا البحث الجديد أن: الأطفال ذوي الإعاقات يواجهون صعوبات عديدة وغالباً مركّبة في إعمال حقوقهم. https://www.unicef.org

إضافة لما سبق فالاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة مجموعة غير متجانسة من الأشخاص، فيهم الإعاقات الفكرية أوالبصرية أوالأمراض النفسية أوالنفسية الاجتماعية يواجهون مختلف أنواع العوائق، التي قد تحد من مشاركتهم بشكل كامل وفعال في المجتمع على أساس المساواة مع الآخرين. (World Report on disability,2011)

وتماشياً مع ما سبق فإن للمعاقين من الحقوق وعليهم من الواجبات ما علي الاسوياء التي يجب أن يقوموا بها في حدود إمكانياتهم وقدراتهم، وعلي المجتمع بكل مؤسساته توفير كافة أنواع الحقوق والرعاية الشاملة في جميع النواحي؛الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن تقديم الخدمات والمساعدات. (ايهاب الببلاوي،٢٠١٣، ١١٨)

وفي هذا الاطار أكدت دراسة Obraori Nmabunwa,et al (2021) أن للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، مثلهم مثل أي إنسان، الحق في التمتع بحقوق وصفها البعض بأنها أساسية وغير قابلة للتصرف للوجود البشري؛ كالحق في التعليم ، والصحة، وغيرها، لأنها أساسية في تنمية الإنسان ومجتمعه، ونادي بالقاء الضوء على الحواجز الجسدية والاجتماعية والسلوكية للأطفال ذوي الإعاقة التي تمنع أوتعيق حقوقهم ، وأنه يجب علي المجتمع تغيير المواقف ، وتبني أفضل الممارسات التي تحمي تلك الحقوق .

وبناء علي ما تم ذكره فقد باتت تلبية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة ملحة وضرورية لتأمين الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي، وحتي يتحقق ذلك لا بد من توسيع المجال أمام منظمات

المجتمع المدني لتصبح "شريكا" في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي تكتنزها ؛ لاسيما بعد قصورالدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية العديد من حقوقهم ، لذا أصبحت شريكاً هاماً لا يمكن إغفاله في دعمها.

وتشمل منظمات المجتمع المدني المنظمات التطوعية غير الحكومية وغير الربحية التي يُشكلها ناشطون في المجال الاجتماعي، ويستخدم هذا المصطلح لوصف مجموعة واسعة من المؤسسات والشبكات والجمعيات والمجموعات والحركات التي تعمل بشكل مستقل عن الحكومة، والتي تضافر جهودها أحياناً لتعزيز مصالحها المشتركة من خلال العمل الجماعي. (مؤسسة هردو،٢٠١٥، ١٤)

ويقع علي عاتق تلك المنظمات مسوليات تجاه حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، وما يمكن لأصحاب الأعمال المساهمة للنهوض بها ، من خلال إتاحة الفرص لوالدي الاطفال المعاقين بالعمل لديهم تخفيفا لعبء تحمل تكاليف طفل ذو إعاقة، توفير المزيد من المعلومات العالية الجودة والموثوقة في الوقت المناسب للاعاقة لسهولة الوصول الي أماكن تقديم الخدمات ، والكشف المبكر، والتشخيص المبكر، فضلاً عن نشاطاتها الداعمة للتدريب التوعوي عن حقوق ذوي الإعاقة لموظفي الشركات ، وتسهيل حصولهم علي حقهم في التعليم والصحة وخدمات المواصلات، والترتيبات التي تمكنهم من الوصول إلى المرافق ووسائل المواصلات والمعلومات ووسائل التواصل بالمساواة مع غيرهم وفقاً لما ورد في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة المادة(٩)،(٢١)

https://www.un.org/ar/observances/day-of-persons-with-disabilities/background

وتُعد الشراكة المجتمعية من أرقي صيغ التعاون المشترك، وهي صيغة متميزة ؛ فهي إحدى القنوات التي تقوم من خلالها مؤسسات المجتمع بدورها في الضغط والمدافعة وكسب التأييد من أجل الاعتراف بحقوق الأطفال ذوي الاعاقة وتأمينها ، والوفاء بها، وللقيام بهذه المهام، يستخدم المجتمع المدني الأدوات المتاحة والمعترف بها دوليا من قبل كافة الحكومات بما في ذلك العهود والاتفاقيات الدولية التي تكفل حصول ذوي الاحتياجات الخاصة علي حقوقهم التربوية والتعليمية والصحية والثقافية وغيرها ،ويتطلب ذلك قيام مشاركة حقيقية وفعالة مع قطاعات المجتمع بكافة أفراده ومؤسساته.

وبالاطلاع علي نتائج العديد من الدراسات نجد أنها أكدت علي ضرورة الشراكة المجتمعية في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال دعم أنشطة وبرامج منظمات المجتمع المدني والجمعيات الاهلية العاملة في مجال رعاية وتربية ذوي الاعاقة بمختلف أشكال الدعم المالي والفني؛ كدراسة (Michelle C. Diana, Natalie B, et al,2022) ،(محمد لاشين،

٢٠٢٢)،(هويدا الاتربي ، ٢٠٢١)، Esther M(2021 ,Philip Mc,)،(أمل متولي، ٢٠١٩) ، (عبيرالخالدي ، ناطق الكبيسي، ٢٠١٨)، محمد عمران (٢٠٢١)

لذا كان من الضروري تطوير دور مؤسسات المجتمع المدني بجانب الدور الحكومي لدعم حقوق الأطفال ذوي الاعاقة من أجل دمجهم في المجتمع ليصبحوا ثروة بشرية تسهم في برامج التنمية المختلفة في المجتمع، ويتطلب هذا التطوير تضامن كل من الدولة وأطراف الشراكة في المجتمع المدني؛ لبذل جهداً وطنياً منظماً ومفصلاً وتخطيط يشارك فيه كافة الأطراف ؛ لتلبية تلك الحقوق؛ ذلك لأن رعاية ودعم حقوق الاطفال المعاقين يحتاج جهود جبارة علي مستوي الاعداد والتنفيذ تفوق تلك التي يتطلبها الاشخاص العاديين في المجتمع .

مشكلة الدراسة:

بمراجعة الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٧ نجد أن تعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر قد بلغ ١٠.٦٤% من إجمالي تعداد السكان، البالغ (٩٤٧٩٨٨٢٧ – ٩٤.٨ مليون نسمة)

https://www.youm7.com/story/2018/12/3/%D8%A7%D9%84%D8%A5

لذا فقد أولت الدولة المصرية في السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً بالأشخاص ذوى الإعاقة، فمنذ إصدار دستور ٢٠١٤، تم تفعيل مواد وقوانين تتعلق ببعض الفئات الأكثر احتياجاً للرعاية الذين يعتبرون جزءًا من النسيج الواحد للشعب وذلك حرصاً على المساواة وعدم التمييز بين المواطنين في الحقوق والواجبات ، إضافة إلى تأسيس المجلس القومي لشؤون ذوى الإعاقة في أبريل ٢٠١٢ ، ووجود ممثلين لذوي الإعاقة بمجلس النواب المصري. كما جسد القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨، كل متطلبات المادة (٤) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الاشخاص ذوى الاعاقة (CRPD 2006)،حيث شمل كافة الجوانب التشريعية والإدارية والإجرائية لإنفاذ حقوق ذوي الإعاقة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومع تزايد أعداد الاطفال ذوي الإعاقة ، وتعدد الاعاقات في مصر، وتعقد المشكلات التي يعانون منها وزيادة احتياجاتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية، والثقافية ، فإن هذا يلقي بأعباء علي الدولة تفوق قدراتها ، وتقف عاجزة أمامها؛ فهي لا تستطيع مواجهتها بمفردها، الأمر الذي يعوقها عن الالتزام بتقديم حزمة الحقوق المتكاملة لذوي الإعاقة، في قطاعات التغذية والصحة والتعليم،والتأهيل والعمل والتنقل والحماية من العنف والاستغلال وغيرها، وهنا تحتاج الي شراكة مجتمعية فاعلة من مؤسسات المجتمع المدني ؛ تلك الشراكة التي غدت تمثل خيارا استراتيجيا، وطلبا ضروريا في عصرنا الراهن، وهو ماأكد عليه تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ . (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي ،٢٠٠٣، ٦)

ومن خلال عضوية الباحثة لبعض مؤسسات التربية الخاصة ، قامت بزيارة لبعضها ومقابلة عينة عشوائية قوامها(٤٠) من أولياء أمور الاطفال ذوي الاعاقة ، وبسؤالهم عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة أكد٩٦% منهم أن هناك قصور واضح على المستوى الصحي والتعليمي ، وفي خدمات التدخل المبكر، ٩٨% منهم يعانون من صعوبة الوصول الي الاماكن والخدمات والمعلومات الخاصة بأبناءهم المعاقين،وأشار ٩٨% إلي ندرة الاندية الاجتماعية والرياضية أوترفيهية، أومراكز التدريب والتأهيل المهني، أما على مستوى معاملة أفراد المجتمع لأطفالهم فقد أشار ٩٨% أن أبنائهم يتعرضون لنظرات الشفقة أوالابتعاد أوالرفض، خاصة إذا كانت حالتهم من الإصابات الشديدة مما يضطر الأسرة إلى القيام بعزلهم باعتبارهم وصمة عار.

وتتفق نتيجة المقابلات مع أولياء الامور مع نتائج دراسة زينب السماحي (٢٠٢٢) علي ندرة وجود مراكز للتدخل المبكر اوالكشف المبكر عن الاعاقة ، وقصور حصول المعاقين على الكثير من الحقوق والخدمات مقارنه بأقرانهم العاديين، مما أدي إلي تدني وضعية ذوي الاحتياجات الخاصة فى محافظة بورسعيد ومعاناتهم من الكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية الناتجة أصلا عن نظره المجتمع إليهم وليست المترتبة على الإعاقة في حد ذاتها.

وبمراجعة الادبيات التربوية نجد أن العديد من الدراسات قد أكدت علي دورالشراكة المجتمعية في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ؛ كدراسة ايمان عبد العال (٢٠١٦) التي أوصت بضرورة العمل علي تعزيز الشراكة المجتمعية بهدف الارتقاء بالحماية الاجتماعية للمعاقين حركياً ، ودراسة أمل نبيه (٢٠١٧) ،(هويدا الاتربي ،٢٠٢٠) التي أوصت بأهميتها في تحسين جودة حياة للاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وأسرهم، في حين توصلت هيله بنت ضحيان (٢٠١٩)، عبد الله المطوطح (٢٠١٩) الي المتطلبات اللازمة لدعم الحقوق التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة، ودراسة Philip Mc (2021)Esther M , التي أكدت علي أهمية شراكة منظمات المجتمع من أجل تسهيل الإدماج الاجتماعي لذوي الاعاقة.

أما دراسة نهلة السبيعي (٢٠٢٠) فقد أشارت إلي أهمية الشراكة بين قطاعات التعليم ، ومؤسسات المجتمع في تحسين تعليم ذوي الاعاقة والارتقاء به، هدي فضل الله(٢٠٢١) التي أكدت علي دور منظمات المجتمع في زيادة الوعي بحقوق ذوي الإعاقة والعمل على تحقيق مطالبهم وتحسين واقع الخدمات المقدمة لهم .

في حين أشارت Hodges (2013) ، Talò. C, Others (2014) ، Loeur (2016) ، Chatenoud, C., et al (2019) أنه يمكن تعزيز وتقوية مشاركة الأسرة في خدمات التربية الخاصة، وأن يكونوا جزءًا من فريق التدخل المبكر بشكل كامل وفعال بالاعتماد على نموذج

للشراكة بين الأسر ومقدمي الخدمات، وأهمية هذه الشراكة في تحسين الأداء المؤسسي، وتحقيق العديد من الفوائد على كافة الأطراف المشاركة لدعم حقوق الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة.

وفي نفس السياق أكدت دراسة هند الأحمد (٢٠١٦)، (Céline. C, and Delphine. O, 2022) ، (Aryeh Adjei,2021) علي ضرورة التغلب على معوقات الشراكة بين القطاع الحكومي،والمجتمع المدني، وتوفير متطلبات تفعيلها ؛ بنشر الوعي بثقافة الشراكة ودورها في تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي، و إنشاء قنوات اتصال بين أطراف الشراكة، لذا أكد عزام الشايع (٢٠١٥) علي أهمية تفعيل الانظمة والاجراءات الإدارية والقانونية التي تسهل عملية الشراكة بين مؤسسات المجتمع.

فيما أوضحت نتائج دراسة Usman Bappi, Deepali Singh, Kabiru Dahiru(2018) أن المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات الشراكة المجتمعية في التعليم تستطيع أن توفر موارد مالية إضافية للتعليم أكثر من المجتمعات التي تنخفض فيها معدلات الشراكة، فضلاً عن تحقيق درجة عالية من رضا المواطنين عن مجتمعاتهم ، ويعتمد هذا علي زيادة مستوى الوعي والتنوير حول التأثير الإيجابي للمشاركة المجتمعية على تنمية المجتمع من خلال وسائل الإعلام والهيئات الدينية (المساجد والكنائس) والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والمؤسسات التقليدية وغيرها.

وفي الاطار نفسه أوضحت دراسة Usman Bappi,et al (2018) أن التنمية في أي مجتمع تتوقف علي مدي مشاركة المواطنين الذين يجتمعون معا لتحقيق أهداف مشتركة ، حيث تنطوي تنمية المجتمع على الجمع بين أفراده بهدف مشترك يتمثل في تحسين رفاهيتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والثقافية من أجل حياة أفضل لهم، وأوصت النتائج التي توصلت إليها بضرورة زيادة مستوى الوعي والتنوير حول الشراكة المجتمعية من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية،وعقد اجتماعات منتظمة مع السلطات التقليدية.

ومن العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة التي أكدت أهمية وجود شراكة مجتمعية مع المجتمع المدني فعالة ومؤثرة في الدفاع عن حقوق الأطفال ذوي الاعاقة تعمل علي حمايتها وتدعيمها، قامت الباحثة باجراء دراسة استطلاعية لعدد(٢٥) من الاخصائيين، ومديري مؤسسات التربية الخاصة في محافظة بورسعيد لاستقصاء مدي شراكة منظمات المجتمع المدني في دعم حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، فقد توصلت إلي العديد من النتائج التي ساعدت في بناء الادوات البحثية، وتصميم محاور الدراسة وكانت كالتالي:

٩٠% من العينة اتفقوا علي ندرة اهتمام ممثلي المجتمع المدني بالشراكة المجتمعية وحقوق ذوي الاختياجات الخاصة، ٩٤% أقر بنقص وعي أطراف الشراكة بحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة،

بينما ذكر ٩٨% أن هناك قصوراً في اعداد خطة للشراكة بين مؤسساتهم مع المجنمع المدني، ٩٨% اتفقوا علي عدم منح العاملين في مجال التربية الخاصة سواء في وزارة التضامن أوالتربية والتعليم الصلاحيات اللازمة والكاملة للتعامل مع المجتمع المدني.

بينما اتفق ٩٧% منهم علي وجود معوقات تحد من عملية الشراكة المجتمعية، في حين ذكر ٩٨% منهم وجود قصور في الأنظمة والاجراءات الادارية التي تسهل عملية الشراكة بين مؤسسات المجتمع، ٩٥% علي نقص الوعي بحقوق الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع بصفة عامة ، وأطراف الشراكة المجتمعية خاصة، واتفق ٩٧% مشاركة افراد المجتمع المدني تقتصر علي التبرعات المالية وفي المناسبات الخاصة، نقص وعي اولياء امور هؤلاء الاطفال بمفهوم الشراكة ونقص وعيهم بحقوق ابنائهم واماكن الحصول علي الخدمات.

وبناءً علي ماسبق جاءت الدراسة الحالية للكشف علي واقع الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني ، والتحديات التي تواجهها، ومتطلبات تطويرها حيث لم تعد مسئولية حصول الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة علي حقوقهم قاصرة علي الدولة بل أصبح المجتمع المدني بكل أفراده وهيئاته شريكا في تحملها.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ماهي متطلبات تطوير الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني لدعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة بورسعيد؟

ويتفرع منه التساؤلات التالية:

١- ما الاطار المفاهيمي للشراكة المجتمعية ، كما تعكسه الأدبيات التربوية السابقة؟

٢- ماهية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في الشراكة لدعم حقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؟

٣- ما واقع الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة؟

٤- ماالمعوقات التي تحول دون قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها في دعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؟

٥- ما الآليات المقترحة لتطوير الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني لدعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة بورسعيد؟

*ملحق(١) استطلاع رأي الاخصائيين، ومديري مؤسسات التربية الخاصة

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلي:

١- التعرف علي مفهوم الشراكة المجتمعية وأساليبها وأنماطها .

٢- التعرف علي مفهوم مؤسسات المجتمع المدني ودورها في الشراكة المجتمعية لدعم حقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؟

٣- رصد واقع شراكة مؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

٤- رصد المعوقات التي تحول دون قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها في دعم حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

٥- وضع آليات لتطوير الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني لدعم حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة بورسعيد.

أهمية الدراسة:

الاهمية النظرية:

١) مواكبة دعوة السيد رئيس الجمهورية في مستهل عام ٢٠١٩ لمؤسسات وأجهزة الدولة بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدنى لتوحيد الجهود بينهما والتنسيق المُشترك لإطلاق مبادرة وطنية على مستوى الدولة لتوفير حياة كريمة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجاً.

٢) تنبثق أهمية الدراسة من أهمية موضوعها كونها تناقش موضوعاً من الموضوعات المهمة التي تتعلق بالشراكة المجتمعية لدعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

٣) لم تعد الحاجة الي تطوير الشراكة المجتمعية أمراً اختيارياً؛ بل حتمياً تفرضه المصلحة العامة، والمصالح المشتركة بين قطاع التربية الخاصة، وسائر القطاعات الاخري، تأكيداً لما جاء في استراتيجية التنمية المستدامة،رؤية مصر ٢٠٣٠ دعم المشاركة المجتمعية فى التنمية لكافة الفئات.

٤) أن مؤسسات المجتمع المدني أحد الجهات التي يُعول عليها لدعم حقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وبرامجها، من خلال تفعيل الشراكة ، خاصة في ضوء الزيادة المضطردة في اعداد المعاقين.

٥) أن الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع الدراسة الحالية ركزت علي دور المجتمع المدني في تعليم ذوي الاعاقة واغفلت دورها في تلبية الحقوق الثقافية والصحية ،الاقتصادية والاجتماعية،حتي الدراسات التي تناولت الشراكة تناولتها بصفة عامة دون التركيز علي مؤسسات المجتمع المدني، وبذلك قد تسهم هذه الدراسة في سد هذه الفجوة.

الاهمية التطبيقية:

١) قد تساعد نتائجها الدراسة الحالية في تزويد صناع القرار والمخططين، والمسئولين عن رعاية ذوي الاعاقة بمقترحات ومعلومات مرجعية مهمة تساعدهم في رسم سياسات وخطط استراتيجية فعالة لشراكة مجتمعية تدعم حقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

٢) إن السعي نحو تطوير الشراكة المجتمعية ضرورة ملحة، الأمر الذي ينعكس علي تحسين الخدمات المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني لذوي الاعاقة.

٣) سوف تكون نتائج الدراسة مفيدة للمنظمات الحكومية وغير الحكومية لأنها ستستخدم توصيات الدراسة لتحديد معوقات حصول ذوي الاعاقة علي حقوقهم من أجل التحسين المحتمل.

٤) يمكن أن يستفيد الباحثين من نتائج الدراسة لفتح المجال لمزيد من الدراسات حول الشراكة المجتمعية.

أدوات البحث:

تتحدد أدوات البحث فى :-

استبانة تتضمن محورين رئيسيين للتعرف على :

١- واقع شراكة مؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة بورسعيد.

٢- رصد المعوقات التي تحول دون قيام المجتمع المدني بدوره في دعم حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

تم بناء الاستبانة في ضوء الاطار النظري والدراسات السابقة، واستخدامت لجمع البيانات عن واقع الشراكة والمعوقات للاستفادة منها في صباغة متطلبات التطوير.

منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثة علي المنهج الوصفي ؛ الذي يُعرف بأنه" أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ،ومعلومات مقننة عن الظاهرة، أو المشكلة، وتصنيفها ، وتحليلها،وإخضاعها للدراسة الدقيقة.(سامي ملحم،٢٠١٠، ١٣٥)

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي ؛ لوصف الوضع الراهن لحقوق ذوي الاعاقة، والتعرف علي واقع شراكة مؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوقهم ، وتحليل المعوقات التي تحول دون قيامها بدورها في دعم تلك الحقوق وتحليل الأسباب التي أدت اليها ، وصولا لوضع مقترح لتطوير الشراكة.

محددات الدراسة:

تتحدد الدراسة الحالة بالمحددات التالية :-

الحدود الموضوعية: التعرف علي مفهوم الشراكة الموضوعية ومجالاتها ومعوقاتها، وكذا التعرف علي الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ، وحقوقهم التي أقرتها المواثيق الدولية، والقانون المصري.

الحدود البشرية: عينة من المديرين والاخصائيين في بعض مؤسسات التربية الخاصة للاستعانة بآرائهم في مدي اسهام الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الاطفال ذوي الاعاقة

الحدود المكانية: طبقت الدراسة الميدانية في أحياء محافظة بورسعيد (بورفؤاد – الشرق – العرب – الضواحي – الزهور)

الحدود الزمانية: طبقت الدراسة الحالية فى الفصل الدراسى الأول من العام الدراسى ٢٠٢٢/٢٠٢٣م.

مصطلحات الدراسة:

التعريفات الإجرائية للدراسة:

الشراكة المجتمعية: Community Partnership

تعرفها الباحثة اجرائيا بأنها:" الأنشطة والممارسات المجتمعية التي يقوم بها افراد ومنظمات المجتمع المدني، تجاه دعم ومساندة حقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، بما يشعرهم بالاشباع والتوافق النفسي، والاجتماعي، ومعيشة الحياة بصورة طبيعية" .

مؤسسات المجتمع المدني: Civil Society Organizations

يشير مصطلح المجتمع المدني إلى مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح ولها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أوثقافية أوسياسية أوعلمية أودينية، أوخيرية.

الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة: children with special needs

تعرفهم الباحثة بأنهم أولئك الأطفال الذين ينحرفون عن المستوي العادي أو المتوسط في جانب أوأكثر من جوانب النمو إلى الدرجة التي تحتم إحتياجهم إلى خدمات تعليمية وتربوية خاصة وتستلزم تضافر جهود الدولة مع أطراف الشراكة في المجتمع لإشباع هذه الإحتياجات.

حقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة: Rights of children with special needs

تعرفها الباحثة إجرائيا بأنها "حزمة **الحقوق التربوية، والتعليمية، والاقتصادية، والاجتماعية ، والثقافية،** التي أقرتها النصوص الدولية والقومية للأطفال الذين لديهم إعاقات حسية أو جسمية أو عقلية أو اجتماعية، ولا يمكنهم تلبيتها بمفردهم،ويحتاجون لتضافر جهود الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع لتأمينها والتمتع بها.

الاطار النظري والدراسات السابقة

الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة:

يعدالاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تجسيداً لدرجة الوعي والتحضر، إذ تعتبر إحدى النقاط التي تحكم من خلالها على تحضر وتمدن أي دولة من دول العالم ؛ لارتباطها بدرجة الوعي والحس الإنساني الحضاري في مدي ما تقدمه من عناية واهتمام لهم، ويفضل معظم التربويين الآن استخدام مصطلح ذوي الاحتياجات الخاصة ،لأنه لا ينطوي علي المضامين السلبية التي تشير اليها مصطلحات العجز أوالاعاقة.

وتعددت المفاهيم حول الاعاقة، منهم من عرفها أنها الانحراف عن المتوسط العام، (والمقصود بالعام هنا المجتمع) في القدرات الذهنية،والجسمية،والحركية،والحسية، وقدرات الاتصال والتواصل،الأمر الذي يجعل الفرد غير قادرعلي التكيف مع المتطلبات الحياتية وحده، ويحتاج الي دعم،وخدمات تربوية خاصة لتطوير قدراته. (فاطمة النوايسة،٢٠١٣، ٦٢)

في حين عرفها مصطفي القمش، خليل المعايطة(٢٠٠٧) أنهم أولئك الاشخاص الذين ينحرفون انحرافا ملحوظا عن المتوسط العام للأفراد العاديين في نموهم العقلي والحسي والانفعالي والحركي واللغوي، مما يستدعي اهتماما خاصا من المربين بهذه الفئة من حيث طرائق تشخيصهم ودفع البرامج التربوية واختيار طرائق التدريس الملائمة لهم. (مصطفي القمش، خليل المعايطة ، ٢٠٠٧، ١٧)

أما الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة فيمكن تعريفهم بأنهم "أولئك الأطفال الذين ينحرفون عن المستوى العادي أوالمتوسط في خاصية من الخصائص أوجانب ما أوأكثر من جوانب الشخصية، إلى الدرجة التي تفرض أوتحتم تقديم خدمات خاصة تختلف عن تلك المقدمة للأفراد العاديين وذلك من أجل مساعدتهم على تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من النمو والتوافق. (وليد خليفة ومراد عيسى،٢٠١٥، ١٧)

وتعرفهم سماح عبد الفتاح (٢٠١٨) بأنهم أولئك الذين يختلفون عن الأطفال العاديين من حيث القدرات العقلية،أوالجسمية،أوالحسية،ومن حيث الخصائص السلوكية،أواللغوية أوالتعليمية إلي درجة يصبح ضروريا معها تقديم خدمات التربية الخاصة والخدمات المساندة لتلبية الحاجات الفريدة لديهم.(سماح عبد الفتاح ،٢٠١٨، ٣٠)

تعريف الأشخاص ذوى الإعاقة في المواثيق الدولية :

اهتمت المواثيق الدولية بالأشخاص ذوي الإعاقة وأقرت لهم حقوقاً تلتزم بها الدول التي صادقت على هذه المواثيق والاتفاقيات الدولية لتكفل لهم حقوقهم كاملة ورعايتهم بصورة لا تقل عن غيرهم من الأشخاص في المجتمع على المستوى الدولي، فتم التأكيد على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، والتي توضح وتصف كيفية تفعيل تلك الحقوق، وتحدد المجالات التي أدخلت فيها تعديلات والتي انتُهكت فيها حقوقهم لكي يمارسوها بالفعل.

وتنصّ اتفاقية حقوق الإنسان الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة في المادة (١) على أنّ: الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة هم الأفراد الذين يُعانون من إعاقات جسدية، أوذهنية، أوحسية طويلة الأمد، والتي تُعيق من تفاعلهم ومشاركتهم الكاملة مع المجتمع بشكل مساوٍ للأشخاص الأصحاء"، حيث يُشير نص الاتفاقية إلى التركيز على العوائق التي تقف أمام ذوي الاحتياجات الخاصة بدلاً من التركيز على إعاقتهم.

2022-3-19.www.hhrguide.org

أهم الإعلانات والمواثيق ، المؤتمرات الدولية الخاصة بالإعاقة في سياق حقوق الإنسان:

أ. الإعلان العالمي حول التقدم والإنماء الاجتماعي لعام ١٩٦٩: الذي دعي الدول والحكومات إلى اعتماد تدابير مناسبة لإعادة تأهيل المعاقين من أجل تمكينهم من المشاركة في عملية الإنتاج والتنمية في مجتمعاتهم حسب إمكاناتهم.

ب. إعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق المعوقين ١٩٧٥ : يعد أول المواثيق الدولية المرتبطة بحقوق المعوقين والذي أعطي لهم الحق في التدابير التي تستهدف تمكينهم من بلوغ أكبر قدر من الاستقلال الذاتي.

ج. السنة الدولية للمُعوقين ١٩٨١: مؤتمر بلجراد الدولي حيث اتخذت العديد من القرارات لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة وكان أهمها القرار ٧/٨ الخاص بتخصيص سنة ١٩٨١ لتكون السنة الدولية لهم.

د. اتفاقية العمل الدولية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٣ بشان (التأهيل المهني والعمالة للمعاقين)، صادقت عليها مصر عام ٢٠٠٤.

هـ. اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٩٨: تناولت الاتفاقية حقوق المعاقين ضمن موادها، فنصت على ضرورة اعتراف الدول الأطراف بوجوب تمتع الطفل المعوّق عقلياً أو جسدياً بحياة كاملة وكريمة في ظروف تكفل له كرامته وتعزز اعتماده على النفس وتيسّر مشاركته الفعلية في المجتمع.

و. مؤتمرات الأمم المتحدة للمعوقين ١٩٨٣-١٩٩٢: خلال تلك الفترة عقدت الأمم المتحدة مجموعة من مؤتمرات الأمم المتحدة للمعوقين للاستفادة من التجارب المكتسبة أثناء عقد هذه المؤتمرات، وقد وضعت القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين .

ز. اليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة ٣ ديسمبر ١٩٩٢: استرعى الاحتفاء باليوم العالمي للمعاقين منذ عام ١٩٩٢ تحديداً ٣ ديسمبر، انتباه العالم إلى الجوانب السلبية التي تؤثر في هؤلاء الأشخاص. وخصصت الأمم المتحدة هذا الاحتفاء باليوم العالمي للمعاقين ليؤكد المساواة في الحقوق والواجبات بين هؤلاءالأشخاص وأقرانهم.

ح. القواعد الدولية الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص لذوي الإعاقة عام ١٩٩٣: التي أقرت أن الفتيات والنساء والرجال من ذوي الإعاقة باعتبارهم أفراد في مجتمعاتهم يمكنهم ممارسة نفس الحقوق والواجبات كغيرهم. وينبغي أن يلعب الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم دوراً فعالاً كشركاء في هذه العملية وإعطاءهم أولوية خاصة لبعض الفئات كالنساء والأطفال والمسنين والفقراء والعمال والمهاجرين ومتعددي الإعاقة.

ط. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) الصادرة عام ٢٠٠٦: التي تعد أول اتفاقية شاملة لحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين، وحدثاَ حقوقياً عالمياً حاسماً في تكريس منظومة الحقوق والحريات إذ أولت عنايتها لصنف مهمّش من الأشخاص والفئات لم يسبق خصّها بما يلزم من مواثيق، وتشكل الاتفاقية "تحولاً مثالياً" في المواقف والنهج تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعتمد الاتفاقية تصنيفاً واسعاً للأشخاص ذوي الإعاقة وتُعيد التأكيد على ضرورة تمتع جميع الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة بجميع أنواعها بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وصادقت عليها مصر عام ٢٠٠٧. https://www.ohchr.org/ar

15/2/2023

وتلتزم الاتفاقية بثمانية مبادئ هي:احترام الكرامة، والاستقلال الذاتي للأفراد، وعدم التمييز، والمشاركة الكاملة، والاندماج في المجتمع، واحترام الاختلاف وقبول الاشخاص ذوي الاعاقة كجزء من التنوع البشري والانسانية، تكافؤ الفرص، وحق الوصول إلي الاماكن والخدمات والمعلومات والعدالة، واحترام القدرات المتطورة لذوي الاعاقة، واحترام حقهم في الحفاظ علي هوياتهم.(حسن أبو بكر،٢٠١٦، ٣٣)

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريع المصري:

تضمن الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ على كافة الحقوق والواجبات تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وتضمن ثمان مواد شملت الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي المواد (٥٣، ٥٤، ٥٥، ٨٠، ٨١، ١٨١، ٢١٤، ٢٤٤) والتي تؤكد على تحقيق مزيد من الحماية الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة من قبل الدولة.

constituteproject.org

وتماشياً مع ما جاء في الدستور المصري اصدرت الدولة القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨،الذي عرف الشخص ذو الإعاقة"، في مادته الثانية بأنه: "كل شخص لديه قصور أو خلل كلي أو جزئي، سواء كان بدنياً، أو ذهنياً أو عقلياً، أو حسياً، إذا كان هذا الخلل أو القصور مستقراً، مما يمنعه لدى التعامل مع مختلف العوائق من المشاركة بصورة كاملة وفعالة مع المجتمع وعلى قدم المساواة مع الآخرين".

https://www.youm7.com/story/2018/12/3/%D8%A7%D9%84%D8%A5

25/12/2022

وتلا ذلك صدور اللائحة التنفيذية الخاصة به في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٨، وإعلان القيادة السياسية تخصيص عام ٢٠١٨ عاماً للأشخاص ذوي الإعاقة توكيداً علي محورية تمكين

الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وأحقيتهم في كافة الحقوق والواجبات دون أدني تمييز بسبب إعاقتهم.

ويصنف الزريقات (٢٠١٥) الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة إلي :

- الاطفال ذوو الاعاقة العقلية.
- الاطفال ذوو الاعاقة السمعية.
- الاطفال ذوو الاعاقة البصرية.
- الاطفال التوحديين.
- الاطفال ذوو الاعاقات الجسمية.
- الاطفال ذوو الاضطرابات الانفعالية أو السلوكية.(ابراهيم الزريقات،٢٠١٥، ٢٥٣)

ويهدف القانون إلى حماية حقوق ذوي الإعاقة، وكفالة تمتعهم بكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة مع الآخرين، وتعزيز كرامتهم، ودمجهم في المجتمع، وتأمين الحياة الكريمة لهم. ويحتوي القانون على ثمانية أبواب شملت ٥٨ مادة أقرت الحقوق والالتزامات للأشخاص ذوي الإعاقة كما يلي:

– استعرض الباب الأول من القانون الأحكام العامة والمفاهيم والمستفيدين من القانون في المواد من (١–٤)، وأشار في المادة الثالثة إلى تعريف وتوضيح الكلمات والعبارات والمفاهيم ذات الصلة بالأشخاص ذوى الإعاقة وتحديد أكثر من ٢٥ مصطلحاً ومفهوماً يتعلق بهذه الفئة. وأهم ما استحدثه القانون الجديد هو ضم الأقزام والأشخاص قصار القامة إلى القانون وشمولهم بالرعاية وكفالة حقوقهم مثل غيرهم من ذوى الإعاقة.

– وأكد القانون في المادة الرابعة منه على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تنص علي أن: "تلتزم الدولة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المنصوص عليها في هذا القانون أو في أي قانون أخر". وأشار إلى ما يقرب من خمسة عشر فقرة تؤكد على التزام الدولة ممثلة في كافة الجهات المعنية بتنفيذ هذه الحقوق لهم ونذكر منها (المبادئ العامة) على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

• عدم التمييز بسبب الإعاقة أونوعها أوجنس الشخص ذوي الإعاقة، وتأمين المساواة الفعلية في التمتع بجميع حقوق الإنسان وحرياته الاساسية.

• تهيئة الظروف المناسبة لهم للمعيشة الكريمة من جميع المناحى في إطار من احترام الكرامة الإنسانية.

• تكافؤ الفرص بين الاشخاص ذوى الاعاقة وغيرهم من أفراد المجتمع.

• اتخاذ التدابير اللازمة التي تكفل إمكانية وصول واستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة للبيئة المادية المحيطة، ولوسائل النقل والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا بما يعظم قدراتهم ومهاراتهم.

• حق الأشخاص ذوى الإعاقة في التعبير بحرية عن آرائهم وإيلاء هذه الآراء الاعتبار الواجب عند اتخاذ القرار في كل ما يمسهم وبما يكفل مشاركتهم بصورة كاملة وفعالة في المجتمع.

• توفير البيئة الأمنة للأشخاص ذوي الإعاقة، وعدم تعريضهم للاستغلال الاقتصادي أوالسياسي أوالتجاري أو العنف،الاعتداء،التعذيب، الإيذاء،الاهمال، والمعاملة المهينة،أوالتأثيرعلي أي حق من حقوقهم، وتضمين جميع السياسات والبرامج ما يكفل حماية وتعزيز تلك الحقوق.

تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/٢٣ **https://www.cc.gov.eg**

وكان للنسبة المتزايدة من الاشخاص الذين تعرضوا للإعاقة في مرحلة الطفولة المبكرة أكبر الأثر في ارتفاع الأصوات التي تنادي بتغير النظرة لهم، والالتزام بمبدأ المساواة في الحقوق؛ فالاهتمام بحقوقهم يمثل أحد القضايا التي لاقت اهتماماً عالمياً متزايداً في الأونة الأخيرة، ممايحتم ضرورة الاهتمام بها ، وتكاتف الجهود لتمكينهم من الحصول علي حقوقهم كاملة.

ويقصد بالدعم في معجم المعاني الجامع ،دعم من الفعل دعَمَ يَدعَم ، دَعْمًا ، فهو داعِم ، والمفعول مَدْعوم، دعَم الشَّخصَ: أعانَه وقوَّاه وسانده، دَعَمَ الحقوق : أَسْنَدَها، أيَّدَها، نَصَرَها، والدَعم مساعدة ماليّة أو عينيَّة تقدِّمها جهة ما لأخرى . (باسل زيدان ،المعجم الجامع،٢٠٠١،٤٢٣٥)

وبناء علي ماسبق يصبح دعم ورعاية وتأهيل وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة مسؤولية وطنية مجتمعية تتطلب تضافر الجهود بين مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية، للاستمرار في دعم البرامج التأهيلية والأكاديمية التي تساهم بشكل كبير في تلبية احتياجاتهم ودعم حقوقهم ، وإبراز قدراتهم ومواهبهم الكامنة ويُلقي الضوء على الحاجة إلى تحقيق المستوى المطلوب من الرعاية والتأهيل والعمل، ودعم الانتقال من الاستبعاد إلى الاحتواء والمساواة والإحاطة بالعوائق التي تقف بين الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع، وتمكينهم من المشاركة في التنمية والتطوير.

الشراكة المجتمعية: community Partnership

تعد الشراكة المجتمعية إحدي الأدوات التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع، والارتقاء به، والعمل علي تحسين حياة المواطنين،وذلك من خلال إسهام أبناء المجتمع تطوعا في جهود التنمية، سواء بالرأي أو العمل أو التمويل،وحث الآخرين علي المشاركة ، وعدم وضع العراقيل أمام الجهود المبذولة من قيادات المجتمع. (ولاء البحيري،٢٠١٣، ٧)

وقد برزت فكرة الشراكة في التسعينيات من القرن العشرين، ونصت عليها المواثيق العالمية بدءاً من مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام ١٩٩٤ ، وتشير إلي علاقة بين طرفين أوأكثر؛ لتحقيق النفع العام، أوالصالح، وتستند علي اعتبارات المساواة، والاحترام والعطاء المتبادل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية، ومادية، وفنية، أوجانب منها لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف. (أسيادعوض،٢٠١٢، ٤٨١)

ويتضمن الفكر الإنساني المعاصر بعض المصطلحات التي تشير إلى معنى المشاركة ؛ ومنها مفهوم المشاركة، الشراكة، والتطوعية، وإذا كان مفهوم المشاركة هو الأكثر استخداما في عالمنا المعاصر، فإن المفهومين الآخرين لهما ذات الأهمية وربما أكثر من ناحية الشمولية والعمق، فالمشاركة أكثر ارتباطا بمفهوم ومبدأ التطوعية ، أما الشراكة فهي أكثر قوة وعمقا وأتساعاً من المشاركة، خاصة أنها يمكن أن تمثل أحد أشكالها.(علي الشخيبي،٢٠٠٩، ٤٢٣)

وفي هذا الاطار يذكر(عماد وهبة ،٢٠١٦، ١٢٠) أنه توجد فروقات بين الشراكة Partnership والمشاركة participation ، فالشراكة غالبا ما تتم بصورة منظمة وتأخذ أحياناً شكلاً اتفاقياً،يصبح الزامياً، علي عكس المشاركة المجتمعية التي في الغالب تعتمد علي الجهود التطوعية غير الملزمة، أو المشروطة، ففي الشراكة المجتمعية كون الشخص شريكا يفرض عليه الالتزام بعدد من المهام المتفق عليها ضماناً لتحقيق الأهداف، أي أن الشراكة تنطوي علي عدد من الأبعاد كالالتزام والثقة المتبادلة والشفافية والتعاون وتحمل المسؤولية، وذلك من خلال العمل المشترك وتوزيع الأدوار وتكاملها بين أطراف الشراكة.

ويشير مفهوم الشراكة المجتمعية في المعجم الوجيز إلي الفعل أشرك بمعنى أدخل أى جعل له شريكاً، والشريك هو مشاركة غيره في شئ ما، وتعرف الشراكة لغة" يقال شاركه أي كان شريكه، وأشركه في أمره أي أدخله فيه، واشتراك الرجلان، أي كان كل منهما شريكاً للآخر ،والشريك المشارك غيره في تجارة، ونحوها" (المعجم الوجيز،٢٠٠٤، ٢٤١)

وجاء في المعجم الوسيط (١٩٧٢) أن التشارك يعنى المشاركة في الغنيمة، والشريك هو المشارك، وشاركت فلاناً أى صرت شريكه، ومنه شريك وإشراك أى نصر وأنصار، والأشراك جمع الشرك وهو النصيب، وشركاء ، بمعنى مستوون في الشئ، وطريق مشترك أى طريق يستوى فيه الناس ؛ وبذلك يحمل مفهوم الشراكة المجتمعية دلالة لغوية مفادها أن هناك تشارك يتم بين فئتين أو أكثر بحيث يصبحوا مسئولين عن تحقيق نجاح ما.(المعجم الوسيط،١٩٧٢، ٤٨٠)

أما اصطلاحاً فيعرفها محمد محروس(٢٠٠٥) أنها" تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص والاهلي والخيري في مواجهة أي مشكلة، وفي تحديث الخبرات وتطويرها، وتقوية أدوار جميع الاطراف المشاركة، وذلك من خلال التبادل في الآراء والافكار، والخبرات وتكاملها، وفي الموارد والامكانات المتاحة لدي الشركاء؛ لتعويض جوانب القصور بين هؤلاء الشركاء.(محمد محروس،٢٠٠٥، ٣٧)

في حين يعرف جود القباري(٢٠١٨) الشراكة المجتمعية أنها" عملية مكملة للإدارة الحديثة، وتكريس مبادئ الحكم الرشيد؛بحيث تقوم علي التواصل بين المؤسسات، والهيئات المحلية والمجتمع، وتعتمد علي تبادل المعلومات بين الطرفين، وتقديم مدخلا من المواطنين بشأن قضية ما، قبل اتخاذ تلك المؤسسات والهيئات قرار بشأن تلك القضية، أووضع السياسات، أوتحديد اتجاه لأخذ القرار.(جود القباري،٢٠١٨، ٢٩)

ويستخدم مفهوم الشراكة المجتمعية للإشارة إلي تسلسل تواصلي يُمكن الاطراف المعنية من تحديد وتحقيق أهدافهم، والتزاماتهم، ويؤدي الي قرارات وتوصيات تَأخذ في الحسبان آراء ومتطلبات أطراف الشراكة. (محمد السويل ،٢٠٠٩)

وتذكر نهلة السبيعي(٢٠٢٠) أن رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في وقتنا الحالي لاتعتمد اعتماداً كلياً علي مؤسسات التربية الخاصة وحدها، بل تطورت لتشمل الاسرة والمجتمع بكافة مؤسساته، لذا تعد الحاجة الي تفعيل العلاقة بين قطاعات المجتمع أمراً اختيارياً، بل حتمياً تفرضه المصلحة العامة والمصالح المشتركة.

ومن منظور حقوق الإنسان ينظر إلى الشراكة على أنها " حق إنسانى يتضمن التعبير عن الرأى واقتسام السلطة مع الأطراف الأخرى " بما يسهم مباشرة في صناعة القرار Making Decisionواتخاذ القرار Taking Decision في صياغة السياسات والتشريعات وفي تنفيذ البرامج والمشروعات ذات العلاقة بشئون المجتمع والدولة، وفي مراقبة الفاعلين في المواقع المختلفة.(عبير نعمان،٢٠٢٠، ٦٥٩)

وفي اطار ماسبق يمكن تعريف الشراكة بأنها إعطاء دور وفرص حقيقية لأعضاء المجتمع ممثل في أولياء أمور الاطفال ذوي الاعاقة، ومنظمات المجتمع المدني من أجل دعم وتلبية كافة الحقوق المقررة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن هذا المنطلق فقد استخلصنا من التعريفات السابقة تعريفاً اجرائياً للشراكة المجتمعية يعتمد علي أنها" الأنشطة والممارسات المجتمعية التي يقوم بها افراد ومنظمات المجتمع المدني، تجاه دعم ومساندة حقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، بما يشعرهم بالاشباع والتوافق النفسي، والاجتماعي، ومعيشة الحياة بصورة طبيعية".

أهمية الشراكة المجتمعية:

لقد أدركت العديد من المجتمعات مبكرا أهمية شراكة المجتمع ، ودورها الفعال في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الجهود التطوعية التي تقدم من مختلف مؤسسات المجتمع المدني سواء بالرأي أوالعمل،أم الجهد في دعم كافة برامج التربية الخاصة ودعم أنشطة حصول المعاقين على الكثير من الحقوق والخدمات مقارنه بأقرانهم العاديين ؛ مبنية على مبدأ المساواة وعدم التمييز.

وتكمن أهميتها في تعزيز الثقة المتبادلة والمسئولية المشتركة بين أطراف الشراكة وتبادل الخبرات فيما بينهم ، واستثمار مهاراتهم وإمكاناتهم والاعتزاز بإنجازاتهم، وزيادة فاعلية البرامج التي تقدمها.

وفي نفس السياق يذكر(Ahmad, N. ,2011,16) ، (أمل نبيه، ٢٠١٧، ٢٢٣)، (هويدا الاتربي،٢٠٢٠، ٧٧٠)،(وليد سعيد،٢٠٢١، ٢٣٢)، (2014, ،(2005,198, .Pryor, J) ، (Talò, C., Others ,2014,196)، (Una. O, (Rosil, 2017) (Céline. C, and Delphine. Connor,JoanneMcNabb,2021)

(2022) ,Oأن للشراكة المجتمعية أهمية كبرى حيث تعمل على تنمية الشعور القومى بالانتماء وتقضى على مظاهر السلبية والاتكالية، فهى قيمة اجتماعية في ذاتها ونهجاُ اجتماعياً يحقق الكثير من المزايا منها:

١. زيادة الموارد؛ حيث تعمل على توفير أعداد أكبر من الموارد المادية والبشرية.
٢. تعدد الخيارات : نتيجة لزيادة الأطراف فإن هناك عدد المشاركين من أفراد المجتمع، الأمر الذى يزيد من الوعى العام.
٣. تقوية المؤسسات : عن طريق تبادل الخبرات والمعلومات بين جهات الشراكة مما يدعم ويقوى كل جهة على حدة.

٤. تنمية رأس المال الاجتماعي : الذى يعرف بأنه تراكم الموارد المادية والمعنوية الناتجة عن العلاقات المتشابكة والمؤسسية المتبادلة لأعضاء الجماعة، الأمر الذى ينعكس بدوره على التنمية في المجتمع، لإنها تعد وسيلة لإدارة العمل الجماعي.
٥. ليس هذا فحسب ، ولكن يمكن أن تحقق الشراكة المجتمعية العديد من الفوائد على كافة الأطراف المشاركة في دعم حقوق الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة .
٦. تعزيز علاقة مؤسسات رعاية ذوي الاعاقة والمجتمع المحلي لتمكنها من تحقيق رسالتها وأهدافها بكفاءة وفاعلية والارتقاء بأدائها
٧. تنمية المسؤولية المجتمعية نحو قضايا ذوي الاعاقة في المجتمع، والمشاركة في معالجة التحديات والصعوبات التي تواجههم.

أسس الشراكة المجتمعية:

في سبيل تحقيق الشراكة المجتمعية لأهدافها بكفاءة وجودة عالية، يرى كلا من (محمد العجمي، ٢٠٠٧، ٢٤٩)،(أمل نبيه،٢٠١٧، ٢٢٧)، (هيله بنت ضحيان، ٢٠١٩، ٤٩٤) ، (عبد الله المطوطح،٢٠١٩، ١٠)، (عبير نعمان،٢٠٢٠،٦٦٠) ،(Aryeh-Adjei,2021)، (Céline. C, and Delphine. O, 2022)أنه يجب مراعاة الأسس التالية:

١- أن حقوق ذوي الاعاقة بحاجة إلى مزيد من الدعم والتطور، وأن يكون لدى الأفراد الفهم الراسخ لأهمية التعاون والشراكة الإيجابية من أجل التغلب على التحديات والمشكلات التي تعوق دعم تلك الحقوق.
٢- يتوقف نجاح الشراكة المجتمعية على تحديد الأهداف والرؤى والآليات الخاصة بالشراكة من خلال التفكير العميق وتحقيق التناغم المنضبط بين المكونات المختلفة، بالإضافة إلى توافر المعلومات الكاملة وتحقيق الشفافية الكاملة بشأن حقوق المعاقين.
٣- التأكيد على ضرورة تحقيق قدر من المرونة في القوانين والقرارات الوزارية الموجودة داخل المجتمع ، بما يمكن القائمين على الشراكة من النهوض بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة تبعاً للمرونة الموجودة، وبما يترتب عليه من توفير متطلبات الاحتياجات الحقوقية، وتفعيل الشراكة الهادفة.
٤- تقدير الآراء والخبرات لأطراف الشراكة المجتمعية، ووضعها موضع التنفيذ، بما يؤدي إلى تفعيل دور شراكة المجتمع المدني لدعم أنشطة حصول المعاقين على كافة الحقوق والخدمات مقارنه بأقرانهم العاديين.

٥- الاحترام المتبادل بين مؤسسات التربية الخاصة وأطراف الشراكة المجتمعية، ومشاركتهم في عملية صنع القرار.

٦- اعتماد مبدأ السياسة اللامركزية في إدارة مؤسسات التربية الخاصة وإعطاء المدراء مساحة قراريه أكبر في عملية صنع القرارات وتنفيذها ؛بما يساعده علي السرعة في أداء القرارات والتفاعل الإيجابي مع بيئته المحلية بما يتوافق مع خصوصيات وامكانات المؤسسة.

٧- توفير قاعدة بيانات ومعلومات كافيه بالإضافة إلى الشفافية من قبل الجميع، والعمل بروح الفريق الواحد . بالإضافة الى توفير كافة احتياجات أعضاء المؤسسة لتفعيل ممارسة كافة الأنشطة الهادفة لدعم حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

٨- إن الفرد الواحد يملك قدراً من المعارف والمهارات والخبرات أقل بكثير مما تملكه المجموعة مما يستلزم تقوية المجتمع المحلى، وتشجيع شراكته.

٩- ضرورة وجود رؤية واضحة مشتركة وهدف محدد مشترك من قبل أفراد المجتمع المحلى وتنظيماته حول ما يريدون عمله وما هي أهدافهم.

١٠- تقدير مبادرات المتطوعين من المجتمع بالتعريف بمساهماتهم مهما كانت بسيطة أومحدودة وتوفير الحوافز المادية والمعنوية المختلفة لهم.

١١- يستطيع المتشاركون أن يتعاونوا معاً إذا كانت لديهم خصائص وأهداف واحدة تكاملية وفائدة يرجى تحقيقها من خلال المشاركة.

١٢- إدراك أن المجتمع المحلى متغير وأنه من المستحيل أن يتم تبنى الحلول لمشكلة ما مرة واحدة واستخدامها لمرات عديدة.

١٣- تحديد الموارد الخفية التى يمكن تضيع عند اتخاذ قرارات فردية لاتقوم على مبدأ الشمولية و التشاركية.

١٤- تحديد مجالات المشاركة المجتمعية سواء على المستوى الفردى أو المؤسسى لتلبية حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

١٥- تحديد المهام والمسئوليات التي يمكن أن تقوم بها أطراف الشراكة حتى يحدث نوع من التعاون والتكامل المثمر لتمكين ذوي الاعاقة من حقوقهم.

مبررات الشراكة المجتمعية:

يمكن تناول المبررات التي أوجبت شراكة المجتمع المدني لدعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال عرض أهم التحديات التي تواجه دعم حقوقهم منها:

- **قلة الشراكة التطوعية:**

يعد العمل التطوعي من العناصر الأساسية في نمو المجتمعات وتقدمها، حيث أن تفعيل الطاقات الكامنة وتوظيفها في خدمة أهداف أساسية داخل بنية المجتمع من العناصر الأساسية التي لا غنى عنها لأي نظام ، وتختلف الدوافع الكامنة خلف العمل التطوعي ولكنها في النهاية تصب في الصالح العام .

- الثورة المعرفية والتقدم التكنولوجي:

تعد الثورة العلمية والتكنولوجية من المتغيرات التي لها تأثير بالغ على جميع المؤسسات الموجودة بالمجتمع ، فقد غيرت وجه العالم وحولته إلى قرية صغيرة في ظل شركات متعددة الجنسيات وفي ظل تقارب الزمان والمكان، بما ألقي بمزيد من الضغوط على بيئة التربية حتى تستطيع أن تواكب تلك التطورات وتواجه تلك التحديات؛ فالتكنولوجيا التي تعمل على أساس البيانات لها القدرة على تمكين الأفراد ، وتعزيز حقوقهم ، تبعا لنوع الحماية المتوافرة، وتستخدم اليوم التكنولوجيا الرقمية، من قبيل تجميع البيانات والذكاء الاصطناعي، لتتبع المشكلات وتشخيصها في مجالات الاعاقة،ويمكن استخدامها للدفاع عن حقوق الإنسان المعاق وممارستها ، إلا أنه يمكن استخدامها أيضاً لانتهاك تلك الحقوق، من خلال؛ رصد تحركاتنا ومشترياتنا ومحادثاتنا وسلوكياتنا. (هيله بنت ضحيان،٢٠١٩، ٤٨٩)

- الضغوط التي يتعرض لها أسر الاطفال المعاقين:

ان تعرض الاسرة لوجود طفل ذوي احتياجات خاصة يفرض عليها نوعا من عدم التوافق وتزداد تلك الحالة الى درجة الخطر كلما ازدادت حدة الحالة أو استمرت لفترات طويلة كالقلق, الامر الذي يصيب الوالدين بالاحباط , الاكتئاب, ويؤثر علي صحتهم الوالدين؛ مما يؤدي إلي نقص كفاءة الولدين في القيام بأعباء الدور الوالدي ومطالب رعاية طفل معاق . (Burke, M. M., & Goldman, S. E. ,2017,8)

- **رؤية مصر ٢٠٣٠:**

التي أطلقت في فبراير ٢٠١٦ ، تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدي للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، الاقتصادية والاجتماعية، والبيئي ، وتركز علي الارتقاءبجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوي معيشته في مختلف نواحي الحياة، وذلك من خلال التأكيد علي ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي، ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية، وتحقيق المساواة في الحقوق والفرص، وتمكين الفئات الاكثر احتياجاً، ودعم مشاركة كل الفئات في التنمية.

https://mped.gov.eg/EgyptVision **تم زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/٢٠**

- نقص التمويل:

يعد التمويل أحد أبرز التحديات التي تواجه مؤسسة التربية الخاصة في تقديم الرعاية الملائمة لذوي الاحتياجات الخاصة .فعلى سبيل المثال توجد صعوبات في تأمين الموارد المالية الكافية لتوفير البرامج والخدمات اللازمة، وتوظيف الكوادر المؤهلة.

- التوعية والتثقيف:

تواجه مؤسسة ذوي الاحتياجات الخاصة عوائق في زيادة الوعي والتثقيف حول المعاقين في المجتمع .فقد يكون هناك نقص في فهم وتقدير احتياجاتهم وحقوقهم .وبالتالي يكون هناك حاجة لتعزيز التواصل والتثقيف لتغيير النمط الثقافي وتحقيق التفهم والتقبل الكامل لهم من خلال الشراكة المجتمعية.

- البيئة القائمة:

تواجه المؤسسات بعض التحديات في توفير بيئة ملائمة ومتكاملة لذوي الاحتياجات الخاصة، قد يكون هناك نقص في البنية التحتية، مثل الوصول إلى المباني والمرافق العامة، والنقل المناسب، والمرافق الصحية، هذا يعيق قدرة المؤسسة على توفير الخدمات والفرص اللازمة لهم؛ لذا كان للشراكة المجتمعية دور في التصدي لهذه التحديات من خلال جهودها المستمرة في جمع التمويل، وتوفير البرامج والخدمات الملائمة، وزيادة الوعي والتثقيف، والتعاون مع المجتمع لتحقيق رعاية شاملة وفعالة لذوي الاحتياجات الخاصة.

- التوظيف والتدريب:

- تعاني مؤسسات التربية الخاصة من صعوبات في توظيف وتدريب الكوادر المؤهلة لتقديم الرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة،ويتطلب ذلك وجود موظفين ومتخصصين مدربين جيدًا وذوي الخبرة اللازمة في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يشكل تحديًا في ضوء ندرة الموارد البشرية المتخصصة.
- الاندماج والمشاركة المجتمعية:

- يواجه ذوي الاحتياجات الخاصة بعض المشكلات في الاندماج الاجتماعي والمشاركة الفعالة في المجتمع وتستطيع مؤسسات المجتمع المدني توفير فرص المشاركة والمساواة في الحصول على التعليم والعمل والأنشطة الاجتماعية، وهذا يتطلب التعاون مع الجهات المعنية والمجتمع المحلي لتهيئة البيئة الملائمة لذلك .
- ضعف قدرة الحكومة علي تحمل تمويل وادارة وتوفير البرامج والخدمات اللازمة لذوي الاعاقات بمفردها نظراً للزيادة المضطردة في أعدادهم ، في الوقت الذي يصعب معه تلبية كافة حقوقهم ؛ مما يفرض وجود شراكة حقيقية مع مؤسسات المجتمع المدني.

أهداف الشراكة المجتمعية في مجال دعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة:

١- توعية أطراف الشراكة في المجتمع بحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وأهم الصعوبات والمعوقات التي تحول دون حصولهم علي تلك الحقوق.(Mahmut Çitil,2020,184)
٢- أخذ الرأي والمشورة في تقديم العون لمؤسسات التربية الخاصة من خلال تحسين جودة البرامج والخدمات التي تدعم الحقوق. (عبير نعمان،٢٠٢٠،٦٥٩)، Céline. C, and (Delphine. O, 2022)
٣- تسهم في تعزيز قدرات أفراد المجتمع لتحسين حياتهم وإحداث التغيير الاجتماعي لتحقيق مخرجات أفضل. (Jonathan,Makuwire,2004,114)
٤- استدامة العلاقات بين أطراف الشراكة ليصبح المعاق قوة منتجة في المجتمع.
٥- زيادة المشاركات الفاعلة بين المؤسسات الأهلية والأفراد في النهوض بحقوق الاطفال المعاقين.
٦- تهدف الشراكة إلى تطوير إمكانات المتعلمين حتى يصبحوا أشخاصًا مشبعين بالقيم الإنسانية الأمينة والتقية لله الواحد الأحد؛ الذين يمتلكون الأخلاق والشخصية النبيلة. الذين يتمتعون بالصحة، والمعرفة، والكفاءة، والإبداع، مستقل؛ وكمواطنين، ديمقراطيون ومسؤولون.

(Islahuddin, Tolla, I., & Mansyur. 2016,5917), (Burke, M. M., & Goldman, S. E. ,2017,6)

٧- تنمية المسئولية الاجتماعية لدي الافراد والجماعات نحو المجتمع الذي ينتمون اليه، وامداده باحتياجاته من القوي العاملة في المجالات المختلفة، ودعمه مادياً ومعنوياً.(أمل نبيه، ٢٠١٧، ٢٢٥) .(هيله بنت ضحيان،٢٠١٩، ٤٩٢)

وتذكر هيله بنت ضحيان (٢٠١٩) أن الشراكة المجتمعية تتأثر بعدة عوامل، منها ظروف المجتمع، متغيرات المجتمع، سمات الأسرة، سمات المجتمع ، وتتعدد صور المساهمة مثل الإسهام بالرأي والخبرة وحضور الجلسات والاجتماعات. كما تختلف مستوياتها من مجتمع لأخر.(هيله بنت ضحيان،٢٠١٩، ٤٨٨)

وتري الباحثة أنه لتحقيق شراكة ناجحة وفاعلة لابد أن تكون هناك ضوابط واضحة يمكن حصرها في الآتي:

١- تلتزم بتحقيق أهداف استراتيجية محددة ، ومخططة، تنطلق من رؤية مصر ٢٠٣٠ وخطط التنمية المستدامة والتوجهات العامة للدولة، ومواثيق حقوق الفئات الخاصة في المجتمع.

٢- التقويم المستمر والمحاسبية: من الضروري القيام بتقويم مستمر لممارسات الشراكة بمجرد بدء التنفيذ، فالمجتمعات في حالة تطور دائمة وكذلك احتياجات ذوي الاعاقة ومطالبهم، لذا تحتاج استراتيجيات الشراكة المجتمعية إلى تطوير وتعديل؛ حتى تساير هذا التطور. كما ينبغي أن تصمم الخطط الأساسية بما يسمح بإجراء التعديلات المطلوبة أثناء التنفيذ.

٣- تلبي الاستراتيجية حاجات طرفي الشراكة علي حد سواء، ويسودها جو الاحترام المتبادل،وغير المشروط.

٤- أن تسعي لايجاد حلول مناسبة لمشكلات قائمة أومتوقعة للأطفال المعاقين وأسرهم .

٥- الايمان بالحقوق التي كفلتها الدولة والمواثيق الدولية للأشخاص المعاقين، وحقهم في حياة كريمة؛ تؤهلهم في الاندماج في المجتمع.

٦- تهيئة المناخ القانوني بصدور عدة قرارات وزارية تفسح باب التعاون بين منظمات المجتمع، والجهات الحكومية المنوطة برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

٧- إعداد دليل تنظيمي يوضح الآليات التي يجب أن تمارسها منظمات المجتمع في مساندة وتعزيز حقوق الفئات الخاصة، ودورها الرقابي والعمل علي متابعة تطبيق نصوص حقوق الطفل المعاق، ومراجعتها وإعادة صياغتها بما يتناسب مع التطورات التي تشهدها البلاد.

معوقات الشراكة المجتمعية:

تواجه الشراكة المجتمعية معوقات تحول دون قيام منظمات المجتمع المدني بدوها في دعم حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة على الوجه الأكمل، وتلخصها الباحثة في الآتي :

١. افتقار كثير من أولياء الأمور، وافراد المجتمع لأدني المعرفة حول طبيعة الاعاقة، ومؤشراتها السلوكية والنفسية لدي الطفل.
٢. ضعف الوعي المجتمعي بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة؛ طبقاً لما ورد في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة ٢٠٠٦ ، والدستور المصري ٢٠١٤، والقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ ، وتحديد المهام والمسئوليات التي يمكن أن تقوم بها الأطراف المختلفة حتى يحدث نوع من التعاون والتكامل المثمر لتمكين ذوي الاحتياجات من كافة حقوقهم.
٣. قلة الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع بأهمية الشراكة المجتمعية ، ما يؤدي إلى عدم الوعي بأهميتها، والفهم الخاطئ لمفهومها؛ مما يؤدي إلي عدم الاتفاق والتعاون وتحديد صيغة مقبولة لهذه الشراكة سواء أكانت هذه المشاركة رسمية أم غير رسمية.(ولاء البحيري،٢٠١٣، ٣٠)(Usman Bappi,et al ,2018,14)
٤. عدم وضوح التنسيق بين مؤسسات المجتمع المحلي المعنية برعاية ذوي الاحتياجات ؛ مما يجعل الجهود المبذولة إن وجدت مشتتة وغير فاعلة.
٥. ضعف دور القطاع الخاص في تمويل المشروعات التي تهتم بذوي الاعاقة، مما يجعل الجهود التطوعية عرضة للتوقف عند غياب التويل.(سعيد الظفري،٢٠١٣، ٢٨)
٦. وجود قصور في القوانين والقرارات ، والاجراءات الادارية التي تسهل عملية الشراكة بين مؤسسات المجتمع ، وتساعد علي نشر ثقافة العمل التطوعي بين طوائف المجتمع المختلفة.
٧. ندرة وجود مراكز متخصصة في رعاية الاطفال ذوي الاعاقة، ونقص في المتخصصين القادرين علي توفير خدمات التدخل المبكر؛ مما ينعكس علي قلة الأنشطة والبرامج التي قد تشارك فيها منظمات المجتمع المدني.(زينب السماحي،٢٠٢٢، ٤١)
٨. ضعف الثقة بين أولياء الأمور والمجتمع المحلي ومؤسسة التربية الخاصة وعدم وعيهم بمفهوم الشراكة المجتمعية، وذلك لعدم وجود خطة واضحة للمؤسسة ، أوعدم مشاركتها مع المجتمع(Gertler. Nozomi Nakajima Harry Patrinos,2020,3)
٩. قلة مشاركة أطراف الشراكة في المجتمع نتيجة عدم وجود خطط واضحة لدعم منظم للشراكة المجتمعية فيما يتعلق بالعناية وتلبية حقوق ذوي الاعاقة .

١٠. عزوف القطاع الخاص ورجال الاعمال عن تقديم الدعم المادي والمعنوي لتلبية حقوق ذوي الاحتياجات للاعتقاد السائد بينهم بأن تلبية هذه الحقوق مسؤولية الدولة والمؤسسة وليس مسؤوليتهم.

١١. ضعف الدور الاعلامي لمؤسسات التربية الخاصة في الإعلان عن البرامج والأنشطة والخدمات التي تقدمها ، وفي نشر ثقافة الشراكة من خلال وسائل الإعلام المحلية.،ومواقعها ، وصفحاتها الالكترونية.(Usman Bappi, et al, 2018)

١٢. عدم اقتناع بعض القيادات بالشراكة المجتمعية ، ما يؤدي إلى ضعف التواصل الايجابي بين المؤسسة والمجتمع.(عبد الله المطوطح،٢٠١٩، ١٥)

١٣. عدم الاهتمام بوجود قنوات ووسائل اتصال بين مؤسسات التربية الخاصة والمجتمع الخارجي.

١٤. عدم التدريب الجيد لكيفية تعامل العاملين في التربية الخاصة مع أفراد المجتمع المدني، أوعدم رغبتهم في القيام بذلك لعدم توفر الوقت لديهم. (Aryeh-Adjei,(2021,71)

١٥. إعتراض بعض القادة لفكرة الشراكة في رسم سياسة المؤسسة، اعتقاداً منهم أن ذلك سيؤثر سلباً على بعض اختصاصاتهم وسلطتهم. (عبير نعمان،٢٠٢٠،٦٧٧)

١٦. سيادة نمط القيادة التقليدية في ادارة المؤسسة مما يعوق صلاحياتها الكاملة في التخطيط والتنفيذ والتعامل بحرية مع الشركاء، وتفضيل بعض القيادات عزل مؤسساتهم لتجنب الرقابة والنقد من أفراد المجتمع. (عبد الله المطوطح،٢٠١٩، ١٥)

١٧. ضعف البيانات والمعلومات والاحصائيات التي تقدمها مؤسسات التربية الخاصة لأطراف الشراكة المجتمعية عن الحالات التي تخدمها المؤسسة.

١٨. قصور في فهم طبيعة الشراكة المجتمعية بشكل جيد بين العاملين في التربية الخاصة والشركاء في المجتمع المدني.(Céline. C, and Delphine. O, 2022)

ومن خلال عرض وتحليل المعوقات التي تحول دون شراكة مجتمعية فاعلة بين مؤسسات التربية الخاصة وأطراف الشراكة في المجتمع لدعم وتلبية حقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، فإن الأمر يستدعي العمل علي إزالة تلك المعوقات، بما يؤدي الي تفعيل اسهام الشراكة المجتمعية بشكل حقيقي وفاعل في دعم حقوق المعاقين في المجتمع، الامر الذي يتطلب تضامن كل من الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، خاصة أن الدولة تقف عاجزة أمام تلبية تلك الحقوق ، ولا تستطيع مواجهتها بمفردها، بل تحتاج الي شراكة مجتمعية حقيقية لدعمها، والوفاء بها.

مؤسسات المجتمع المدني:

لا تكتمل الشراكة المجتمعية الفاعلة إلابوجود مؤسسات المجتمع المدني الفعالة والمؤثرة في مهام وبرامج التنمية لاسيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين ، حيث تعد مشاركتها تطبيق فعلي للمسئولية المجتمعية التي يجب أن يشعر بها الأفراد والجماعات نحو المجتمع الذي ينتمون اليه.

ويتجلي هذا الدور الهام في الدفاع عن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، والعمل علي حمايتها، وتدعيمها ونشر الوعي بقيم حقوق الانسان بصفةعامة، وحقوق ذوي الاعاقة خاصة، ولذلك فالعلاقة بين مؤسسات التربية الخاصة، وأطراف الشراكة المجتمعية علاقة وثيقة،لا يمكن الفصل بينها؛ فالمجتمعات الناجحة في القرن الحادي والعشرين سوف تقوم فيها مجتمعات تعلم تتفق مع حاجات البيئة الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة بشكل متواصل، وتستعمل كل مواردها، المادية والفكرية، الرسمية وغير الرسمية، داخل مؤسسات التربية الخاصة وخارجها ؛لتوفير عدد من المؤسسات الاجتماعية الداعمة.

يقصد بالمؤسسة لغة: جمعية أو معهد أو شركة أسست لغاية علمية أو خيرية أواقتصادية، ويقال مؤسسة علمية، أو اقتصادية.(المنجد في اللغة العربية،١٩٩١، ١٠)

مؤسسة جمع مؤسَّسات : صيغة المؤنَّث لمفعول أسَّسَ.

منشأة تؤسَّس لغرض معيَّن، أو لمنفعة عامّة ولديها من الموارد ما تمارس فيه هذه المنفعة، كدار المسنِّين أو السِّجن ونحوهما-: مؤسَّسة علميّة/ دستوريَّة/ خيريَّة، -مؤسَّسات الجامعة: ما يتبع لها من كلّيّات ومعاهد ومكتبات ومراكز بحوث.

ويشير مصطلح المجتمع المدني إلى مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح ولها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية، أو خيرية.

أما مؤسسات المجتمع المدني فيعرفها مدحت أبو النصر(٢٠٠٤)"أنها مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترامواالتسامح، ومن أبرزها الجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية والعمالية، والنوادي الرياضية، والاحزاب السياسية، وجمعيات رجال الاعمال". (مدحت أبو النصر،٢٠٠٤، ٤٩)

وعرفها محمد لاشين (٢٠٢٢) أنها"جمعيات وتنظيمات تطوعية غير ربحية، وغير حكومية، يعمل أفرادها علي تحقيق قيم ومصالح مشتركة بين السلطات العامة والمواطنين؛ لتساعد

المجتمع علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنهض به من أجل ايجاد حلول مبتكرة للقضايا التي يواجهها المجتمع في الحياة العامة. (محمد لاشين،٢٠٢٢، ٢٨)

كما عرف وائل السواح (٢٠١٤) « المجتمع المدني أنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها. هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير االحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف» (وائل السواح ،٢٠١٤،٤٨)

وعرفتها اليونسكو"أنها تلك المنظمات التطوعية غير الحكومية وغير الربحية التي يُشكلها ناشطون في المجال الاجتماعي، وتعمل بشكل مستقل عن الحكومة، وتتضافر جهودها لتعزيز مصالحها المشتركة من خلال العمل الجماعي". https://www.unescwa.org تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١٢/٢٩

لذا يمكن القول إن الأمر الأساسي والحاسم في قيام مجتمع مدني هوالاعتراف المتبادل بين الدولة من جهة والمجتمع المدني من جهة أخرى ومشروعية حقه في العمل ومزاولة أنشطته كافة دون معوقات وضمن مجالات محددة ومعلومة وضمن أهليته واختصاصه حتى أن هذه المجالات تمتد لتشمل الجانب السياسي.

ويقوم المجتمع المدني على شكل منظمات، ويمكن اعتبار الجمعيات التطوعية والاتحادات مثل النوادي الرياضية والاجتماعية، وجمعيات رجال الأعمال ، وجمعيات حقوق الإنسان، واتحادات العمال، النقابات المهنية والعمالية، المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الانسان والمرأة والتنمية والبيئة،الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر،مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية، أهم مكونات المجتمع المدني.

ويحدد عبد الرحمن صوفي، محمود عرفان(٢٠١٢) أركان المجتمع المدني فيما يلي. :

١. شرعية وقانونية الوضع.
٢. العضوية الاختيارية.
٣. الاستقلالية التي تدعم قدراتها الذاتية في أن تحكم نفسها بنفسها .
٤. المشاركة الحرة التطوعية.
٥. البناء التنظيمي المرن الذي يرتبط بقيم الأعضاء لتنظيم مشاركاتهم الحرة.
٦. الارتباط بالسياق الحضاري الثقافي والاجتماعي المحلي.(عبد الرحمن صوفي،محمود عرفان،٢٠١٢، ٧٤)

وظائف المجتمع المدني:

تتعدد وظائف المجتمع المدني وأدواره، وهذا يفسر مدى أهميته، وقد لخصها حسام شحادة (٢٠١٥) في النقاط التالية:

١. تحقيق النظام والانضباط في المجتمع : فهو أداة لضبط سلوك الأفراد والجماعات والتعامل في ما بينهم.
٢. تحقيق الديمقراطية : من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية، ترسي احترام قيم النزوع للعمل التطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية فى ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس ، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية.
٣. التنشئة الاجتماعية والسياسية وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على غرس مجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته، وعلي رأسها قيم الانتماء والتعاون والتضامن ، والاستعداد لتحمل المسؤولية، والمبادرة بالعمل الإيجابي ، والاهتمام والتحمس للشئون العامة للمجتمع كله، بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية .
٤. وظيفة تجميع المصالح :تتبلور من خلال مؤسساته مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها، وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم علي أساس هذه المواقف، وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية وسائر المنظمات الدفاعية.
٥. الوساطة والتوفيق :أي التوسط بين الحكومة والشعب من خلال توفير قنوات للاتصال، ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية، حيث تتلقي المطالب، وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة.
٦. التعبير والمشاركة الفردية والجماعية : وجود المجتمع المدني يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم، والتعبير عن مصالحم، بحرية وسلمية، ، وهذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة، وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود.
٧. ملء الفراغ في حالة ضعف قدرة الدولة : قد تعجز الدولة نتيجة ما تمر به من أزمات عن القيام بالعديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، وخصوصًا في مجالات النشاط الاقتصادي، وتوفير خدمات التعليم والعلاج، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وهنا

كان لابد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل بعضا من هذه الادوار وإلا تعرض المجتمع للانهيار، خصوصًا حين توجد مشاعر عدم الرضا بين فئات المجتمع.

٨. توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين :صحيحً أن جزءاً مهما من وظيفة منظمات المجتمع المدني هو الدفاع عن المصالح الخاصة المشتركة لفئات بعينها، إلا أنها كذلك تمد يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع. وتتنوع أشكال المساعدة تلك ما بين مساعدات مالية وأخرى خدمية، كبناء المدارس أوالمستشفيات لتوفير خدمات التعليم أوالعلاج مجانا أو بأسعار رمزية تناسب أصحاب الدخول المنخفضة،....وغيرها.

٩. الحوكمة الرشيدة :هي نظام للرقابة والتوجيه على المستوى المؤسسي, وهو يحدد المسؤوليات والحقوق والعلاقات مع جميع الفئات المعنية، ويوضح القواعد والإجراءات الالزمة لصنع القرارات الرشيدة المتعلقة بعمل المنظمة، وهو نظام يدعم العدالة والشفافية والمساءلة المؤسسية ويعزز الثقة والمصداقية في بيئة العمل . (حسام شحادة ،٢٠١٥، ٢٢-٢٧)

وتحدد وسام السعدي(٢٠٠٩)، ليلي بنت حسين(٢٠١١) ، عامر عياش عبد،أديب محمد جاسم(٢٠١٠)، أميره عادل (٢٠٢١) ، محمد لاشين(٢٠٢٢) مجموعة من الخصائص التي تميز المجتمع المدني، علي النحو التالي:

- **العمل الاداري التطوعي:** يُعد العمل التطوعي النواة الاساسية لمنظمات المجتمع المدني نظراً لما تعكسه من اتجاهات مجتمعية للمشاركة في صياغة الصالح العام للمجتمع؛حيث يقوم به المتطوعون دون عائد مادي؛بهدف مساعدة المواطنين داخل المجتمع من أجل الحصول علي حقوقهم وحماية حرياتهم.
- **الاستقلالية:** تمثل الاستقلالية الركيزة الاساسية لمؤسسات المجتمع المدني، وهي عنصر هام وأساسي لتمكين المؤسسات من ممارسة أنشطتها، وأعمالها، ومن ثم تحقيق أهدافها بصفة مستقلة دون المساس بالشرعية القانونية.
- **التنظيم:** من أهم الأطر التي تدعم عمل منظمات المجتمع وفعاليتها، فكلما عملت وفق خطة عمل منظمة تنظيماً جيداً كان لها تأثيراً محورياً علي أرض الواقع، ولهذ التنظيم أهمية كبيرة في نجاح عملية الشراكة مع المنظمات وبعضها البعض.
- **الثقافة الاخلاقية المدنية:** التي تعد من أهم المقومات الاساسية في المجتمع المدني؛ لأنها تنطوي علي قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلي حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مدنية تحقق وتحمي مصالحهم المادية والمعنوية.

- **منظمات غير ربحية:** فهي لاتستهدف الربح، حيث يكون هدفها خدمة المجتمع، والتعبير عنه طواعية دون أن يكون هناك ثمة أهداف للربح وراءه،فهي تؤكد علي الابعاد الانسانية الخيرية التطوعية. (وسام السعدي،٢٠٠٩،٦٣)، (عامر عياش عبد،أديب محمد جاسم،٢٠١٠، ٧) ، (ليلي بنت حسين،٢٠١١،٣٢)، ، (أميره عادل ،٢٠٢١، ١٨٥)،(محمد لاشين،٢٠٢٢، ٢٨٦)

ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى أنواع المجالات التي تعمل فيها مؤسسات المجتمع المدني:

١. توفير الخدمات، وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها منذ عقود والتي تتضمن الجمعيات والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة ، حيث يتمتع المجتمع المدني بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، فضلا عن قدرته في الوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً لاسيما في الأرياف والمناطق النائية.

٢. المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، من بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

٣. المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي، من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أوالتأثير في السياسات العامة لإدراج تلك البدائل، وذلك من خلال تنفيذ استراتيجيات منها؛ الرصد والمراقبة، وإتاحة الحصول على المعلومات، وتطويرالأُطر القانونية لتحقيق جوانب التنمية، بالإضافة إلى القوانين التي تضمن الشفافية والحق في المشاركة، تأسيس مراكز البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات وأجراء المسوحات الميدانية وتحليلها.

٤.المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي للانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسر والأفراد.

٥.الضغط والمدافعة وكسب التأييد من اجل الاعتراف بحقوق المواطنين وتأمينها وللقيام بهذه المهام، يستخدم المجتمع المدني الأدوات المتاحة والمعترف بها دوليا من قبل كافة الحكومات بما في ذلك العهود والاتفاقيات الدولية التي تكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقا فية بالإضافة إلى حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها.(أميرة عادل،٢٠٢١، ١٧٣)، (محمد لاشين،٢٠٢٢، ١٦٩)

أهداف مؤسسات المجتمع المدني:

تسعي مؤسسات المجتمع المدني إلي تحقيق أهداف متعددة نجملها في الآتي:

- تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع :وذلك من خلال إعداد برامج وخطط تنموية في شتي المجالات، ووضع آليات استراتيجية لتنفيذها.(أماني قنديل،٢٠٠٨، ٧٤)
- إرساء قواعد الديمقراطية ونشر مفاهيمها: من خلال دعم التعددية والاختلاف، والاعتراف بحق الآخرين في المشاركة في بناءالمؤسسات التي تحقق مصالحهم، والالتزام بحل الخلافات بشكل سلمي ، وعدم اللجوء إلي العنف.
- نشر الثقافة المدنية في المجتمع المدني:: من خلال إرساء القيم العامة، وبث روح العمل الجماعي، ودعم العمل التطوعي في شتي المجالات، واحترام ثقافة الآخر في ضوء قيم التسامح والتعاون؛ مع الالتزام بالمحاسبة العامة، والشفافية.
- نشر قيم المواطنة في المجتمع:تسعي منظمات المجتمع إلي نشر وتعزيز قيم المواطنة والانتماء، بالتأكيد علي الهوية الوطنية، ومحاربة الجهل ، ونشر الوعي الثقافي.(شافعة عباس،سهام عباسي،٢٠١٨، ٦٥)

ويذكر محمد لاشين(٢٠٢٢) أن مؤسسات المجتمع المدني لها دوراً لا يقل أهمية عن الدور الذي تمارسه الحكومات باعتبارها مجموعات من التنظيمات التطوعية التي تنشأ بالارادة الحرة لأعضائها، ولا تهدف إلي تحقيق الربح عند ممارستهم أنشطتهم المختلفة.

وفي ضوء ماسبق تري الباحثة أن عمل تلك المؤسسات يكون مكملاً ومسانداً لأجهزة الدولة للعمل سوياً علي تحقيق أهداف تتعلق بتلبية حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؛فالمجتمع المدني الحيوي والفعال والمستقل ، والقادر علي العمل في مناخ من الحرية، والمنوط بالمعرفة والمهارة في مجال حقوق الانسان هو عنصر أساسي في تأمين حماية مستدامة لحقوق الاطفال ذوي الاعاقة، محلياً ودولياً.

وتأسيساً علي ماتقدم يمكن تلخيص العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الآتي:

- هناك علاقة وثيقة بينهما لأن منظمات المجتمع تعمل علي حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والدفاع عن مصالحهم.
- هي همزة الوصل بين الحكومات ، وأطراف الشراكة؛ لتحقيق جوانب التنمية المستدامة في المجتمع.

- تقوم بمهمة تنظيم المجتمع، والتعبير عن مصالح فئاته، وتجميع هذه المصالح وعرضها علي صناع القرار؛ لذا تستطيع أن تقوم بدور فعال في التصدي لقضايا حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.
- إن الضمانات القانونية لحقوق ذوي الاعاقة، وصيانتها لا تتحقق بوجود الضمانات الدستورية والقضائية فقط،إنما تكتمل بوجود المؤسسات الفاعلة، والمؤثرة في الدفاع عن حقوقهم، وحمايتها وتدعيمها.
- لها دوراً هاماً في نشر الوعي الثقافي بقيم حقوق الانسان عامة، وحقوق ذوي المعاقين خاصة.

من أجل ذلك يحتاج الاشخاص ذوى الإعاقة بمختلف أعمارهم إلى مؤسسات المجتمع المدنى لدعم حقوقهم ورعايتهم والعمل على تأهيلهم فى كافة النواحى ، ويتطلب هذا تعاونها مع قطاعات الدولة على أرضية من الحماية الاجتماعية الأساسية تحدد على الصعيد الوطنى بهدف تأمين المعاق من مشاكل الفقر والتعرض للمخاطر والإقصاء الإجتماعى أوالوقاية منها أوالتخفيف من حدتها، وتقديم الرعاية الصحية والمساعدات الخدمية والإجتماعية ، ويمكن **تلخص دور مؤسسات المجتمع في النقاط التالية:**

١- التكامل :ويشمل التكامل ، المكانى ، إستخدام الموارد المتاحة ، الإجتماعى، إشتراك المعاقين مع اقرانهم فى الأنشطة غير الاكاديمية (اللعب والرحلات والتربية الفنية وغيرها من الانشطة.

٢- الدمج : ويتضمن الدمج الاكاديمى فى المدارس وتلقى كلاً من المعاقين والعاديين فى الفصول العادية برامج تعليمية مشتركة.

٣- التطبيع : عن طريق توفير أنماط وظروف الحياه للمعاقين فى صورة قريبة قدر الإمكان من المعايير والانماط الموجوده فى المجتمع الواحد.

٤- التمكين الاجتماعى : يستند الى رفع قدرات ذوى الاعاقة الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية ، والتعاون الجماعى من أجل مساعدتهم وتغيير ثقافة المجتمع نحو المعاقين والاعاقة من ثقافة التهميش الى ثقافة التمكين.

٥- الجانب التشريعى والحقوق : من خلال توفير نظام من الرقابة والمتابعة لتنفيذ اتفاقية حقوق الاشخاص ذوى الاعاقة عام ٢٠٠٦، وحقوقهم فى الدستور ٢٠١٤، وقانون ذوي الاحتياجات الخاصة ٢٠١٨، والعمل وفق قوانين واستراتيجيات خطط وتنفيذ العمل الاهلي الذي ينظم عمل الجمعيات والمؤسسات والاتحادات رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية.

وتري الباحثة أنه على الرغم من التطورات الحادثة في مجتمعنا، إلا أن فاعلية دور المجتمع المدني ممثلاً في المنظمات والهيئات والجمعيات لم ترسخ كثقافة اجتماعية بعد لدى أفراد المجتمع ، وذلك لاعتبارات ثقافية واقتصادية وسياسية، الأمر الذي يتطلب زيادة الوعي المجتمعي بأهمية دورها في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي تكتنزها،لاسيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين.

وعلي الجانب الآخر يوجد انفصال واضح بين أولويات منظمات المجتمع المدني والقضايا التي تمثل مشكلات للمجتمع المصري والفئات المهشمة،علي الرغم من كون هذه المنظمات بالالاف و تتحصل علي مساعدات مالية كبيرة إلا أنها لا توجه للتصدي لتلك المشكلات وإنما تنفق في شكل ندوات ومؤتمرات فاخرة وورش عمل وغيرها دون تعرضها لمشكلات المواطن وهمومه ، لذا كان لا بد من توسيع المجال أمام تلك المؤسسات لتصبح "شريكا" فاعلاً في الخطط التنموية، مع تقديم الدعم الكامل لأنشطتها، و برامجها، انخراط منظمات المجتمع المدني في الشارع المصري وزيادة التواصل مع المواطنين وعدم إقتصار أعمالها علي الغرف المغلقة في وجود علاقة متوازنة بينها وبين الحكومة أساسها الاحترام المتبادل.

الإجراءات المنهجية للدراسة :

منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثة علي المنهج الوصفي ؛ وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ،ومعلومات مقننة عن الظاهرة، أو المشكلة، وتصنيفها ، وتحليلها،وإخضاعها للدراسة الدقيقة.(سامي ملحم،٢٠١٠، ١٣٥)

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدامه ؛ لوصف الوضع الراهن لحقوق ذوي الاعاقة، والتعرف علي واقع شراكة مؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوقهم ، وتحليل المعوقات التي تحول دون قيامها بدورها في دعم تلك الحقوق وتحليل الأسباب التي أدت اليها ، وصولا لوضع مقترح لتطوير الشراكة.

أدوات الدراسة:

تتحدد أدوات الدراسة فى :

استبانة:

اعتمدت الباحثة علي الاستبانة كأداة لجمع البيانات الميدانية بهدف تحليل الوضع الحالي، والتعرف علي واقع الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، و المعوقات التى تحول دون قيامها بدورها في دعم الحقوق التي اقرتها المنظمات الدولية، والتشريعات المحلية للأطفال ذوي الاعاقة، وتتضمن الاستبانة محورين رئيسيين للتعرف على :

١- واقع الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة بورسعيد.

٢- معوقات الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها في دعم الحقوق التي اقرتها المنظمات الدولية، والتشريعات المحلية للأطفال ذوي الاعاقة.

خطوات إعداد الاستبيانة: قامت الباحثة بالاطلاع علي الأطر النظرية، والدراسات السابقة العربية والاجنبية التي تناولت متغير الشراكة المجتمعية،ومعوقاته، كما هو موضح بالإطار النظري والدراسات السابقة، ثم قامت الباحثة بتحديد التعريف الاجرائي للشراكة المجتمعية ومعوقاتها، وصياغة مفردات الاستبيان باسلوب بسيط ويناسب طبيعة العينة، ومستواهم الثقافي والاجتماعي، وتكونت الاستبيانة في صورتها الاولي من (٥٠) مفردة، ثم عرضها علي مجموعة من الاساتذة المحكمين لتحديد مدي صحة وسلامة مفردات الاستبيانة ، وارتباطها به، وملائمتها لعينة الدراسة، وقد تم الاعتماد علي نسبة اتفاق المحكمين (٩٤%) علي مفردات الاستبيان، وبذلك أصبحت تتكون من (٤٠) مفردة، وتمت إعادة صياغة مفرداتها قي ضوء ملاحظات السادة المحكمين، واشتملت الاستبانة علي محورين هما: (واقع الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة بورسعيد – معوقات الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها في دعم حقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة) و يتضمن كل محور (٢٠) عبارة ، وتم وضع معيار لتقييم الاستبيان وفق ثلاث مستويات للإجابة على العبارة (موافق – محايد – غير موافق) أما طريقة تقدير درجات الاستبيان فهي؛ اعطاء الدرجة(٣) للإجابة موافق ،(٢) للإجابة محايد ،(١) للإجابة غير موافق ، تم تطبيقه على عينة مكونه (٨٠) من العاملين في التربية الخاصة.

مجتمع الدراسة:

جميع العاملين في مجال رعاية ذوي الاحتياجات من (مدراء المؤسسات التربية الخاصة – اخصائيين التربية الخاصة) المكون من (٤٢٠) في محافظة بورسعيد

عينة الدراسة :

تم تطبيق الاستبانة علي عينة قوامها (٨٠) تم اختيارها بطريقة عمدية تتفق وطبيعة الدراسة من العاملين في مجال رعاية ذوي الاحتياجات– مدراءمؤسسات – أخصائيين تربية خاصة) بغرض التعرف علي واقع، ومعوقات الشراكة مؤسسات المجتمع المدني ومتطلبات تطويرها.

المعالجات الإحصائية المستخدمة:

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 25) في إجراء التحليلات الإحصائية واستخدمت الأساليب الأحصائية التالية:

١- معامل ارتباط بيرسون .

٢- معامل ألفا كرونباخ.

٣- التكرار والنسبة المئوية والوزن النسبى

٤- المتوسط الحسابى والانحراف المعيارى

٥- اختبار "كا^{٢}".

نتائج الصدق والثبات

❖ **نتائج صدق الاتساق الداخلي.**

وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط بين درجات كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجات الكلية للمحور الذى تنتمى إليه العبارة، وجاءت النتائج كما هى مبينة فى الجدول (١):

جدول (١)

معاملات الارتباط بين درجات كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجات الكلية للمحور الذى تنتمى إليه

المحاور	رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول	١	٠.٦٤	٠.٠١
	٢	٠.٥٦	٠.٠١
	٣	٠.٥٧	٠.٠١
	٤	٠.٥٢	٠.٠١
	٥	٠.٤٩	٠.٠١
	٦	٠.٥٧	٠.٠١
	٧	٠.٥٢	٠.٠١
	٨	٠.٤٨	٠.٠١
	٩	٠.٦٤	٠.٠١
	١٠	٠.٥٣	٠.٠١
	١١	٠.٤٨	٠.٠١
	١٢	٠.٥٩	٠.٠١
	١٣	٠.٥٢	٠.٠١
	١٤	٠.٥٠	٠.٠١
	١٥	٠.٥٥	٠.٠١
	١٦	٠.٥٢	٠.٠١
	١٧	٠.٥٠	٠.٠١
	١٨	٠.٥٢	٠.٠١
	١٩	٠.٤٧	٠.٠١
	٢٠	٠.٥٨	٠.٠١
المحور الثانى	٢١	٠.٦٥	٠.٠١
	٢٢	٠.٥٩	٠.٠١
	٢٣	٠.٨١	٠.٠١
	٢٤	٠.٨٢	٠.٠١
	٢٥	٠.٧٤	٠.٠١
	٢٦	٠.٤٨	٠.٠١
	٢٧	٠.٥٥	٠.٠١
	٢٨	٠.٥٧	٠.٠١
	٢٩	٠.٥٥	٠.٠١
	٣٠	٠.٥٤	٠.٠١
	٣١	٠.٦٦	٠.٠١
	٣٢	٠.٦٥	٠.٠١
	٣٣	٠.٧١	٠.٠١
	٣٤	٠.٨٠	٠.٠١
	٣٥	٠.٧٤	٠.٠١
	٣٦	٠.٥٥	٠.٠١
	٣٧	٠.٧٤	٠.٠١
	٣٨	٠.٥٦	٠.٠١
	٣٩	٠.٧٤	٠.٠١
	٤٠	٠.٧٤	٠.٠١

يبين الجدول (١) معاملات الارتباط بين درجات كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجات الكلية للمحور الذى تنتمى إليه، حيث تراوحت ما بين (٠.٤٧ – ٠.٨٢) وجميعها دالة إحصائياً، وبذلك تعتبر عبارات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **نتائج الصدق البنائى للاستبانة.**

وللتحقق من الصدق البنائى للاستبانة قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط بين الدرجات الكلية لكل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة، وجاءت النتائج كما هي مبينة في الجدول (٢).

جدول (٢)

معاملات الارتباط بين الدرجات الكلية لكل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

محاور الاستبانة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول	٠.٧٣	٠.٠١
المحور الثانى	٠.٦٤	٠.٠١

يبين الجدول (٣) معاملات الارتباط بين درجات كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة حيث بلغت (٠.٧٣ ، ٠.٦٤) على الترتيب، وجاءت دالة إحصائياً، مما يدل صدق وتجانس محاور الاستبانة.

❖ **نتائج ثبات الاستبانة ومحاورها.**

وللتحقق من ثبات الاستبانة ومحاورها استخدم الباحث طريقة معامل ألفا كرونباخ وجاءت النتائج كما هي مبينة في الجدول (٣).

جدول (٣)

نتائج اختبار ألفا كرونباخ للاستبانة ومحاورها

محاور الاستبانة	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	٢٠	٠.٨٧
المحور الثانى	٢٠	٠.٩١
الدرجة الكلية	**٤٠**	**٠.٨٥**

يبين الجدول (٣) معاملات الثبات للاستبانة ومحاورها حيث بلغت لمحاور الاستبانة (٠.٨٧ ، ٠.٩١) على الترتيب، وبلغ معامل الثبات للاستبانة ككل (٠.٨٥)، وهى نسب ثبات مرتفعة، مما يطمئن الباحثة لنتائج تطبيق الاستبانة.

✓ **نتائج اختبار الفرض الاحصائى للدراسة:**

ينص الفرض الاحصائى على أنه "**هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة البحث من الأخصائيين والمديرين بمؤسسات التربية الخاصة نحو واقع ومعوقات الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، تعزى لمتغيرات (النوع – المؤهل – الخبرة)؟**".

وللتحقق من صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار "ت" للعينات المستقلة واختبار "تحليل التباين الأحادى (One-way ANOVA)"، وجاءت النتائج على النحو التالى:

جدول (٤)

دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة البحث نحو واقع ومعوقات الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وفقاً لمتغير النوع

المحاور	الجنس	ن	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
المحور الأول (واقع الشركة المجتمعية)	ذكور	٥٠	١.٤٣	٠.٣٧	٠.٣٠	٧٨	٠.٧٦٥
	إناث	٣٠	١.٤٥	٠.٢٩			
المحور الثانى (معوقات الشراكة المجتمعية)	ذكر	٥٠	٢.٤٥	٠.٤٦	٠.٠٧	٧٨	٠.٩٤٧
	أنثى	٣٠	٢.٤٤	٠.٣٧			

يتبين من الجدول (٤) عدم وجود فروق ذات دالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة البحث نحو واقع ومعوقات الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تعزى لمتغير النوع، حيث بلغ المتوسط الحسابى لاستجابات مجموعة الذكور نحو واقع الشراكة المجتمعية (١.٤٣) ولاستجابات مجموعة الإناث (١.٤٥)، وبلغت قيمة "ت" (٠.٣٠) ومستوى الدلالة (٠.٧٦٥)، وقد بلغ المتوسط الحسابى لاستجابات مجموعة الذكور نحو معوقات الشراكة المجتمعية (٢.٤٥) ولاستجابات مجموعة الإناث (٢.٤٤)، وبلغت قيمة "ت" (٠.٠٧) ومستوى الدلالة (٠.٩٤٧)، مما يدل على إتفاق أفراد عينة البحث من الذكور والإناث نحو واقع ومعوقات الشراكة المجتمعية.

جدول (٥)

دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة البحث نحو واقع ومعوقات الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وفقاً لمتغير المؤهل العلمى

المحاور	المؤهل العلمى	ن	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
المحور الأول (واقع الشركة المجتمعية)	بكالوريوس	٦٥	١.٤١	٠.٣٣	١.٦١	٧٨	٠.١١١
	دراسات عليا	١٥	١.٥٦	٠.٣٧			
المحور الثانى (معوقات الشراكة المجتمعية)	بكالوريوس	٦٥	٢.٣٩	٠.٤٥	٢.٧٤	٧٨	٠.٠٠٨
	دراسات عليا	١٥	٢.٧١	٠.٠٩			

يتبين من الجدول (٥) عدم وجود فروق ذات دالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة البحث نحو واقع الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تعزى لمتغير المؤهل العلمى، حيث بلغ المتوسط الحسابى لاستجابات أفراد عينة البحث من حملة البكالوريوس نحو واقع الشراكة المجتمعية (١.٤١) ولاستجابات أفراد عينة البحث من الحاصلين على دراسات عليا (١.٥٦)، وبلغت قيمة "ت" (١.٦١) ومستوى الدلالة (٠.١١١)، مما يدل على إتفاق أفراد عينة البحث من الذكور والإناث نحو واقع الشراكة المجتمعية، فى حين تبين وجود فروق ذات دالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة البحث نحو معوقات الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تعزى لمتغير المؤهل العلمى لصالح الحاصلين على دراسات عليا، حيث بلغ المتوسط الحسابى لاستجابات أفراد عينة البحث من حملة البكالوريوس نحو معوقات الشراكة المجتمعية (٢.٣٩) ولاستجابات أفراد عينة البحث من الحاصلين على دراسات عليا (٢.٧١)، وبلغت قيمة "ت" (٢.٧٤) ومستوى الدلالة (٠.٠٠٨)، مما يدل على أن استجابات أفراد عينة البحث من الحاصلين على دراسات عليا نحو معوقات الشراكة المجتمعية أعلى من استجابات أفراد عينة البحث من حملة البكالوريوس.

جدول (٦)

دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة البحث نحو واقع ومعوقات الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

المحاور	مصدر التباين	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المحور الأول (واقع الشركة المجتمعية)	بين المجموعات	٠.١٦	٢	٠.٠٨	٠.٧٠	٠.٥٠٢
	داخل المجموعات	٨.٩٩	٧٧	٠.١٢		
	المجموع	٩.١٥	٧٩			
المحور الثانى (معوقات الشراكة المجتمعية)	بين المجموعات	٠.٨٠	٢	٠.٤٠	٢.٢٤	٠.١١٤
	داخل المجموعات	١٣.٦٩	٧٧	٠.١٨		
	المجموع	١٤.٤٨	٧٩			

يتبين من الجدول (٦) عدم وجود فروق ذات دالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة البحث نحو واقع ومعوقات الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تعزى لمتغير سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة "ف" لواقع الشراكة المجتمعية (٠.٧٠) ومستوى الدلالة (٠.٥٠٢)، بلغت قيمة "ف" لواقع الشراكة المجتمعية (٠.٧٠) ومستوى الدلالة (٠.٥٠٢)، مما يدل على إتفاق أفراد عينة البحث مع اختلاف سنوات الخبرة نحو واقع ومعوقات الشراكة المجتمعية.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية

في هذا المبحث يتم عرض وتحليل آراء أفراد عينة الدراسة من المتخصصين والمدراء العاملين بمؤسسات التربية الخاصة فى استبانة حول "**متطلبات تطوير الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني لدعم حقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة بورسعيد**"، وتهدف هذه الدراسة إلى رصد الواقع الحالى لدور الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والتعرف علي المعوقات التى تحول دون قيامها بدورها في دعم الحقوق التي اقرتها المنظمات الدولية، والتشريعات المحلية للأطفال ذوي الاعاقة.

وتم استخدام المتوسط الحسابى والانحراف المعياري والوزن النسبى واختبار "كا٢" لدلالة الفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة حول عبارات الاستبانة وفقاً لمقياس ثلاثى متدرج على النحو التالي:

- مقياس "**موافق ، محايد، غير موافق**" بأوزان (٣ ، ٢ ، ١) على الترتيب، وتم حساب المدى، وذلك بطرح أصغر وزن من أعلى وزن في المقياس (٣ – ١ = ٢)، ثم قسمة المدى (٢) على (٣) بهدف

تحديد الطول الفعلي لكل مستوى، وكانت (٢ ÷ ٣ = ٠.٦٧ تقريباً)، وهذا يعنى أن المستوى "**غير موافق**" يقع بين القيمة (١) وأقل من (١ + ٠.٦٧)، وأن المستوى "**محايد**" يقع بين القيمة (١.٦٧) وأقل من (١.٦٧ + ٠.٦٧)، ويقع المستوى "**موافق**" بين القيمة (١.٦٧) إلى (٣.٠).

وبذلك يكون الوزن المرجح لإجابات كل عبارة من العبارات على النحو التالي:

١ – ١.٦٦ (غير موافق)

١.٦٧ – ٢.٣٣ (محايد)

٢.٣٤ – ٣.٠ (موافق)

ملحوظة:

جميع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية مقربة لأقرب رقمين عشريين.

✓ **<u>النتائج الاحصائية للمحور الأول: واقع الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة بورسعيد</u>**

جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ونتائج اختبار "كا٢" لآراء الخبراء عينة البحث نحو واقع الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة بورسعيد.

رقم	العبارة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الوزن النسبى (%)	درجة التحقق	الترتيب	اختبار "كا٢"	
							قيمة (كا٢)	مستوى الدلالة
١	تقوم مؤسسة التربية الخاصة بدراسة احتياجات الأطفال ذوي الاعاقة ووضع خطط الشراكة المجتمعية لها	١.٣١	٠.٦٥	٤٣.٧٥%	غير موافق	٧٤.٢٨	٠.٠٠١	١٨
٢	تحرص المؤسسة علي التنسيق مع منظمات المجتمع المدني عند تقديم خدمات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	١.٣٦	٠.٧٢	٤٥.٤٢%	غير موافق	٧٠.٥٣	٠.٠٠١	١٥
٣	تسعي مؤسسة التربية الخاصة الي مشاركة ذوي الخبرة والاختصاص من أفراد المجتمع المدني لتلبية حقوق الاطفال	١.٥٠	٠.٧٦	٥٠.٠٠%	غير موافق	٣٩.٠٣	٠.٠٠١	٦
٤	تجتمع إدارة المؤسسة مع ممثلين عن المجتمع المدني لدعم البرامج والانشطة التي تفي بحقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	١.٣٥	٠.٧٠	٤٥.٠٠%	غير موافق	٧٠.٣٠	٠.٠٠١	١٦
٥	تقوم المؤسسة بتلقي الاقتراحات الخاصة بحقوق ذوي الاحتياجات من أفراد المجتمع المدني كل فيما يخصه	١.٣٩	٠.٦٣	٤٦.٢٥%	غير موافق	٤٨.٣٣	٠.٠٠١	١٤

٦	تعقد المؤسسة الاجتماعات مع أولياء الأمور وممثلي المجتمع لوضع حلول لمشكلات الاطفال	١.٤١	٠.٦٩	%٤٧.٠٨	غير موافق	٤٩.٠٨	٠.٠٠١	١٣
٧	تتعاون المؤسسة مع منظمات المجتمع المدني لوضع خطة استراتيجية للشراكة لتلبية حقوق الأطفال المعاقين	١.٢٥	٠.٥٤	%٤١.٦٧	غير موافق	٧٩.٦٠	٠.٠٠١	٢٠
٨	تشجع المؤسسة أطراف الشراكة المجتمعية علي تقديم الدعم المادي للوفاءبحقوق الاطفال ذوي الاعاقة	١.٥٦	٠.٨١	%٥٢.٠٨	غير موافق	٣٣.٤٨	٠.٠٠١	١
٩	تقوم المؤسسة بتبادل الزيارات والخبرات بينها وبين أطراف الشراكة في المجتمع المدني	١.٥٦	٠.٨٤	%٥٢.٠٨	غير موافق	٤٠.٥٣	٠.٠٠١	١ مكرر
١٠	تشجع مؤسسات التربية الخاصة أفراد المجتمع المدني علي المشاركة في تقييم أداءها	١.٣٤	٠.٦٢	%٤٤.٥٨	غير موافق	٦٠.٣٣	٠.٠٠١	١٧
١١	تتيح الادارة لمؤسسات المجتمع المدني توفير الاجهزة والمعينات والمعامل لتلبية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة	١.٤٣	٠.٦٩	%٤٧.٥٠	غير موافق	٤٦.٠٨	٠.٠٠١	١١
١٢	تتعاون مؤسسة التربية الخاصة مع أطراف الشراكة علي نشر الوعي بحقوق الأطفال ذوي الاعاقة في المجتمع	١.٤٨	٠.٧٨	%٤٩.١٧	غير موافق	٤٨.٧٠	٠.٠٠١	١٠
١٣	توجد داخل المؤسسة قاعدة بيانات محدثة لجميع اطراف الشراكة المعنين بحقوق الأطفال ذوي الاعاقة	١.٥١	٠.٧٦	%٥٠.٤٢	غير موافق	٣٦.١٨	٠.٠٠١	٤
١٤	تتيح المؤسسة لأولياء الأموروممثلي المجتمع المدني المشاركة في خدمات التدخل المبكر التي تقدمها للأطفال	١.٥٦	٠.٨١	%٥٢.٠٨	غير موافق	٣٣.٤٨	٠.٠٠١	٣
١٥	تتعاون المؤسسة مع أطراف الشراكة لتبادل المصلحة والخدمات وتوفير الكوادر البشرية اللازمة	١.٤٣	٠.٦٧	%٤٧.٥٠	غير موافق	٤٣.٩٠	٠.٠٠١	١١ مكرر
١٦	تقوم المؤسسة بإنشاء قنوات اتصال بين أطراف الشراكة لنشر الوعي بثقافة الشراكة ودورها في الوفاء بحقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	١.٣١	٠.٦٥	%٤٣.٧٥	غير موافق	٧٤.٢٨	٠.٠٠١	١٨ مكرر
١٧	توفر المؤسسة قاعدة بيانات بأعداد واحتياجات الاطفال يتم تبادلها مع أطراف الشراكة في المجتمع المدني	١.٤٩	٠.٧٥	%٤٩.٥٨	غير موافق	٣٩.١٨	٠.٠٠١	٨
١٨	تقوم المؤسسة بنشر أخبارها والخدمات التي تقدمها علي الموقع الالكتروني لمتابعة ممثلي المجتمع المدني لها	١.٥١	٠.٧٥	%٥٠.٤٢	غير موافق	٣٣.٧٨	٠.٠٠١	٤ مكرر
١٩	تضع مؤسسة التربية الخاصة آليات واضحة تضمن تحقيق الشراكة الفاعلة التي تدعم حقوق	١.٤٩	٠.٧٣	%٤٩.٥٨	غير موافق	٣٦.٧٨	٠.٠٠١	٨ مكرر

	الاطفال المعاقين							
٢٠	تنسق المؤسسة مع مؤسسات التربية الخاصة الاخري عند تقديم خدمات الرعاية والتأهيل والتدريب للأطفال المعاقين	١.٥٠	٠.٧٦	%٥٠.٠٠	غير موافق	٣٩.٠٣	٠.٠٠١	٥ مكرر
التقييم الكلى للمحور الأول		**١.٤٤**	**٠.٧٢**	**%٤٧.٩٠**	**غير موافق**			

يتضح من جدول (٧) وجود فروق دالة احصائياً بين مستويات آراء أفراد عينة الدراسة نحو واقع الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة بورسعيد، حيث جاءت قيم "كا^{2}" لجميع العبارات دالة إحصائياً، مما يدل على وجود فروق معنوية بين مستويات الآراء، ووقعت الآراء فى مستوى "**غير موافق**" لجميع عبارات المحور الأول، حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابى ما بين (١.٢٥ – ١.٥٦) وتراوحت الأوزان النسبية ما بين (٤١.٦٧% – ٥٢.٠٨%)، ووقعت الآراء فى مستوى "**غير موافق**" للتقييم الكلى للمحور الأول بمتوسط حسابى (١.٤٤) ووزن نسبى (٤٧.٩٠%).

والشكل البيانى (١) يوضح عبارات المحور الأول وفقاً لأوزانها النسبية.

شكل (١): يوضح عبارات المحور الأول وفقاً لأوزانها النسبية

من الجدول (٧) ونتائجه والشكل البيانى (١) يتبين إتفاق أفراد عينة الدراسة علي تدنى واقع الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة بورسعيد وبخاصة:

- تتعاون المؤسسة مع منظمات المجتمع المدني لوضع خطة استراتيجية للشراكة لتلبية حقوق الأطفال المعاقين.

- تقوم مؤسسة التربية الخاصة بدراسة احتياجات الأطفال ذوي الاعاقة ووضع خطط الشراكة المجتمعية لها.
- تقوم المؤسسة بإنشاء قنوات اتصال بين أطراف الشراكة لنشر الوعي بثقافة الشراكة ودورها في الوفاء بحقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تشجع مؤسسات التربية الخاصة أفراد المجتمع المدني علي المشاركة في تقييم أداءها.
- تجتمع إدارة المؤسسة مع ممثلين عن المجتمع المدني لدعم البرامج والانشطة التي تفي بحقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تحرص المؤسسة علي التنسيق مع منظمات المجتمع المدني عند تقديم خدمات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تقوم المؤسسة بتلقي الاقتراحات الخاصة بحقوق ذوي الاحتياجات من أفراد المجتمع المدني كل فيما يخصه.
- تعقد المؤسسة الاجتماعات مع أولياء الأمور وممثلي المجتمع لوضع حلول لمشكلات الاطفال.
- تتيح الادارة لمؤسسات المجتمع المدني توفير الاجهزة والمعينات والمعامل لتلبية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تتعاون المؤسسة مع أطراف الشراكة لتبادل المصلحة والخدمات وتوفير الكوادر البشرية اللازمة.
- تتعاون مؤسسة التربية الخاصة مع أطراف الشراكة علي نشر الوعي بحقوق الأطفال ذوي الاعاقة في المجتمع.
- توفر المؤسسة قاعدة بيانات بأعداد واحتياجات الاطفال يتم تبادلها مع أطراف الشراكة في المجتمع المدني.
- تضع مؤسسة التربية الخاصة آليات واضحة تضمن تحقيق الشراكة الفاعلة التي تدعم حقوق الاطفال المعاقين.

من الجدول (٧) ونتائجه والشكل البيانى (١) نجد أن مجالات الاستبانة جاءت فى مستوى "غير موافق" لجميع عبارات المحورالأول: واقع الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة،جاء في الترتيب الاول من عدم الموافقة وجود قصور في التعاون بين مؤسسات التربية الخاصة ومنظمات المجتمع المدني في وضع خطة استراتيجية لتلبية حقوق الأطفال المعاقين،أوفي نشر الوعي بحقوق الأطفال ذوي الاعاقة في

المجتمع وجاء في الترتيب الثاني اتفاقهم أن المؤسسة لاتقوم بدراسة احتياجات الأطفال ذوي الاعاقة ووضع خطط للشراكة المجتمعية، مع الأطراف المعنية.

وفي الثالث اتفقت الآراءعلي ضعف: إنشاء المؤسسة قنوات اتصال بين أطراف الشراكة لنشر الوعي بثقافة الشراكة ودورها في الوفاء بحقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة،أواتاحة الفرصة لأولياء الأمور وممثلي المجتمع المدني للمشاركة في خدمات التدخل المبكر التي تقدمها،بالاضافة الي عدم قيام المؤسسه بنشر أخبارها والخدمات التي تقدمها علي الموقع الالكتروني حتي يستطيع ممثلي المجتمع المدني متابعة أنشتطها.

أما الرابعة فقد اتفقوا علي عدم وجود قاعدة بيانات محدثة عن الاطفال ذوي الإعاقة داخل المؤسسة يمكن لجميع اطراف الشراكة الاطلاع عليها، وجاء في الترتيب الخامس عدم حرص إدارة المؤسسة دعوة ممثلين عن المجتمع المدني لاجتماعات تناقش الخطط والبرامج والانشطة التي تفي بحقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ،أوالاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص منهم لتبادل المصلحة والخدمات وتوفير الكوادر البشرية اللازمة، أوالاجهزة والمعينات والمعامل لتلبية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي الترتيب السادس أن المؤسسة لايوجد لديها آليات واضحة تضمن تحقيق الشراكة الفاعلة التي تدعم حقوق الاطفال المعاقين، أوخطة للتنسق مع مؤسسات المجتمع عند تقديم خدمات الرعاية والتأهيل والتدريب للأطفال المعاقين، وجاء في الترتيب الأخير اقتصار الشراكة علي تشجيع المؤسسة لأطراف الشراكة علي تقديم الدعم المادي للوفاء بحقوق الاطفال ذوي الاعاقة.

ويعزى السبب إلي سيادة نمط القيادة التقليدية في ادارة مؤسسات التربية الخاصة؛ مما يعوق صلاحياتها الكاملة في التخطيط والتنفيذ والتعامل بحرية مع الشركاء، وتفضيل بعض القيادات عزل مؤسساتهم لتجنب الرقابة والنقد من أفراد المجتمع ،لعدم اقتناعهم بالشراكة المجتمعية، حيث لم يحصل أغلبهم علي التدريب الجيد لكيفية التعامل مع أفراد المجتمع المدني، فضلاً عن وجود قصور في القوانين والقرارات،والاجراءات الادارية التي تسهل عملية الشراكة بين مؤسسات المجتمع ، وتساعد علي نشر ثقافة العمل التطوعي بين طوائف المجتمع المختلفة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كلا من (هيله بنت ضحيان، ٢٠١٩) ، (عبد الله المطوطح،٢٠١٩)، (عبير نعمان،٢٠٢٠)،(Aryeh-Adjei,2021)، (Céline. C, and Delphine. O, 2022) التي أكدت أن نجاح الشراكة المجتمعية يتوقف على تحديد الأهداف والرؤى والآليات الخاصة بالشراكة من خلال التفكير العميق وتحقيق التناغم المنضبط بين

أطراف الشراكة، بالإضافة إلى توافر المعلومات الكاملة وتحقيق الشفافية الكاملة بشأن حقوق المعاقين.

كما تتفق مع ماأكدت عليه دراسة عبيرالخالدي، ناطق الكبيسي(٢٠١٨) أمل متولي(٢٠١٩) ، (عبد الله المطوطح(٢٠١٩) ، Mahmut Çitil (2020)، هويدا الاتربي (٢٠٢١) ،محمد عمران (٢٠٢١)، Esther M , Philip Mc (2021) ، محمدلاشين (٢٠٢٢) ، Michelle C. Diana, Natalie B, et al,(2022) أن الشراكة المجتمعية ضرورية في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال دعم أنشطة وبرامج التربية الخاصة بمختلف أشكال الدعم المالي والفني.

ومن العرض السابق لنتائج المحور الاول التي أشارت إلي تدني واقع الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة أصبح الاهتمام بزيادة الوعي بحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة ؛ لتنمية المسئولية الاجتماعية لدي الافراد والجماعات نحو رعاية حقوقهم ، والعمل على تحقيق مطالبهم وتحسين واقع الخدمات المقدمة لهم وتعريف المجتمع بأهمية الشخص المعاق كعنصر بشري قادر على الانتاج من الأولويات التي تنادي بها جميع المنظمات الحقوقية في العالم، حيث باتت تلبية تلك الحقوق ملحة وضرورية لتأمين الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي، وحتي يتحقق ذلك لابد من توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتصبح "شريكا" في عملية الاعداد والتخطيط والتنفيذ والمراقبة والمتابعة لبرامج وأنشطة رعاية ذوي الاعاقة للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي تكتنزها .

فالوعي بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة سوف يؤثرعلي تبني القوانين والقرارات، والاجراءات الادارية التي تسهل عملية الشراكة بين مؤسسات المجتمع، وتساعد علي نشر ثقافة العمل التطوعي بين طوائف المجتمع المختلفة والعمل وفق قوانين واستراتيجيات وخطط موحده، ولتحقيق ذلك تقترح الباحثة إعداد دليل تنظيمي يوضح الآليات التي يجب أن تمارسها منظمات المجتمع في مساندة وتعزيز حقوق الفئات الخاصة، ودورها الرقابي والعمل علي متابعة تطبيق نصوص حقوق الطفل المعاق، ومراجعتها وإعادة صياغتها بما يتناسب مع التطورات التي تشهدها البلاد.

- ✓ **<u>النتائج الاحصائية للمحور الثانى: معوقات الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها في دعم الحقوق التي أقرتها المنظمات الدولية، والتشريعات المحلية للأطفال ذوي الاعاقة</u>**

جدول (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ونتائج اختبار "كا٢" لآراء الخبراء عينة البحث نحو معوقات الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها في دعم الحقوق التي أقرتها المنظمات الدولية، والتشريعات المحلية للأطفال ذوي الاعاقة.

رقم	العبارة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الوزن النسبى (%)	درجة التحقق	الترتيب	اختبار "كا٢"	
							قيمة (كا٢)	مستوى الدلالة
٢١	ضعف البيانات والمعلومات والاحصائيات التي تقدمها مؤسسات التربية الخاصة لأطراف الشراكة المجتمعية	٢.٥٥	٠.٧١	%٨٥.٠٠	موافق	٤٢.٧٠	٠.٠٠١	١٣
٢٢	غياب دور المجتمع المدني عند تخطيط المؤسسة لرصد وتلبية حقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	٢.٦٠	٠.٦٧	%٨٦.٦٧	موافق	٤٩.٦٠	٠.٠٠١	٩
٢٣	ندرة التنسيق بين مؤسسات التربية الخاصة والمجتمع المدني فيما تقدمه من خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة	٢.٥٩	٠.٦٧	%٨٦.٢٥	موافق	٤٦.٦٨	٠.٠٠١	١١
٢٤	يعتمد بناء الشراكة المجتمعية مع منظمات المجتمع علي الجهود الفردية لمديري مؤسسات التربية الخاصة	٢.٦٩	٠.٦٣	%٨٩.٥٨	موافق	٧٠.٥٣	٠.٠٠١	١
٢٥	افتقار أطراف الشراكة في المجتمع المدني الي ادراك الحجم الفعلي لمشكلات الإعاقة في الطفولة المبكرة	٢.٦٤	٠.٦٨	%٨٧.٩٢	موافق	٦٢.٥٨	٠.٠٠١	٣
٢٦	قصور في فهم الشراكة المجتمعية بشكل جيد بين العاملين في التربية الخاصة والشركاء في المجتمع المدني	٢.٤٤	٠.٧٨	%٨١.٢٥	موافق	٢٨.٢٣	٠.٠٠١	٢٠
٢٧	تمارس المؤسسة القيادة التقليدية التي تعوق صلاحياتها الكاملة في التخطيط والتنفيذ والتعامل بحرية مع الشركاء	٢.٥٣	٠.٧٦	%٨٤.١٧	موافق	٤٥.١٨	٠.٠٠١	١٤
٢٨	اقتصار الشراكة المجتمعية بين مؤسسة التربية الخاصة والمجتمع المدني علي الندوات واللقاءات غير المخططة	٢.٤٩	٠.٧٣	%٨٢.٩٢	موافق	٣١.٨٣	٠.٠٠١	١٩
٢٩	ضعف ثقافة الافراد في المجتمع المدني بحقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	٢.٥١	٠.٧٣	%٨٣.٧٥	موافق	٣٦.٧٨	٠.٠٠١	١٧
٣٠	توجد خطة معتمدة داخل مؤسسة التربية الخاصة للشراكة مع أطراف المجتمع المدني	٢.٦١	١.٤٠	%٨٧.٠٨	غير موافق	٥٢.٦٨	٠.٠٠١	٦
٣١	الاعتقاد السائد لدي أطراف الشراكة المجتمعية أن	٢.٥٣	٠.٧٦	%٨٤.١٧	موافق	٤٥.١٨	٠.٠٠١	١٤

	الدولة هي المسئولة فقط عن مؤسساتها وتلبية حقوق أفرادها							مكرر
٣٢	عزوف القطاع الخاص ورجال الاعمال عن تقديم الدعم المادي والمعنوي لتلبية حقوق ذوي الاحتياجات	٢.٥٠	٠.٧٥	%٨٣.٣٣	موافق	٣٦.٤٠	٠.٠٠١	١٨
٣٣	ندرة تمويل مؤسسات المجتمع المدني لمراكز ومشروعات رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	٢.٥٨	٠.٦٧	%٨٥.٨٣	موافق	٤٣.٩٠	٠.٠٠١	١٢
٣٤	ندرة استعانة المؤسسة بذوي الخبرة من أطراف الشراكة المجتمعية لتقديم المشورة كل فيما يخصه	٢.٦٤	٠.٦٨	%٨٧.٩٢	موافق	٦٢.٥٨	٠.٠٠١	٣ مكرر
٣٥	عدم اقتناع القيادات في مؤسسات المجتمع المدني بمفهوم الشراكة وأنه مضيعة للوقت	٢.٦٠	٠.٦٣	%٨٦.٦٧	موافق	٤٥.٧٠	٠.٠٠١	٩ مكرر
٣٦	ضعف ثقة أطراف الشراكة المجتمعية بامكانيات ومخرجات مؤسسات التربية الخاصة	٢.٦١	٠.٦٥	%٨٧.٠٨	موافق	٥٠.٢٨	٠.٠٠١	٦ مكرر
٣٧	عجز العاملين في التربية الخاصة في توضيح مهام ودور المجتمع المدني في الشراكة المجتمعية	٢.٥٣	٠.٧٦	%٨٤.١٧	موافق	٤٥.١٨	٠.٠٠١	١٤ مكرر
٣٨	ندرة تعاون المؤسسة مع أطراف الشراكة المجتمعية عند تنفيذ البرامج والانشطة التي تدعم حقوق الاطفال المعاقين	٢.٦٩	٠.٦٥	%٨٩.٥٨	موافق	٧٤.٢٨	٠.٠٠١	١ مكرر
٣٩	قلة الوعي المجتمعي بحقوق ذوي الاعاقة وعدم الاعتراف بان نيلهم لحقوقهم مسئولية مجتمعية	٢.٦١	٠.٦٨	%٨٧.٠٨	موافق	٥٥.٥٣	٠.٠٠١	٦ مكرر
٤٠	ضعف الدور الاعلامي لمؤسسة التربية الخاصة عن البرامج والأنشطة والخدمات التي تقدمها	٢.٦٤	٠.٦٨	%٨٧.٩٢	موافق	٦٢.٥٨	٠.٠٠١	٣ مكرر
التقييم الكلى للمحور الثانى		**٢.٥٢**	**٠.٧٤**	**%٨٣.٨٨**	**موافق**			

يتضح من جدول (٨) وجود فروق دالة احصائياً بين مستويات آراء أفراد عينة الدراسة نحو معوقات الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها في دعم الحقوق التي أقرتها المنظمات الدولية، والتشريعات المحلية للأطفال ذوي الاعاقة، حيث جاءت قيم "كا^{٢}" لجميع العبارات دالة إحصائياً، مما يدل على وجود فروق معنوية بين مستويات الآراء، ووقعت الآراء فى مستوى "**غير موافق**" للعبارة العكسية رقم (٣٠) بمتوسط حسابى (٢.٦١) ووزن نسبى (٨٧.٠٨%)، ووقعت باقى عبارات المحور الثانى فى مستوى "**موافق**"، حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابى ما بين (٢.٤٤ – ٢.٦٩) وتراوحت الأوزان النسبية ما بين (٨١.٢٥% – ٨٩.٥٨%)، ووقعت الآراء فى مستوى "**موافق**" للتقييم الكلى للمحور الثانى بمتوسط حسابى (٢.٥٢) ووزن نسبى (٨٣.٨٨%).والشكل البيانى (٢) يوضح عبارات المحور الثانى وفقاً لأوزانها النسبية.

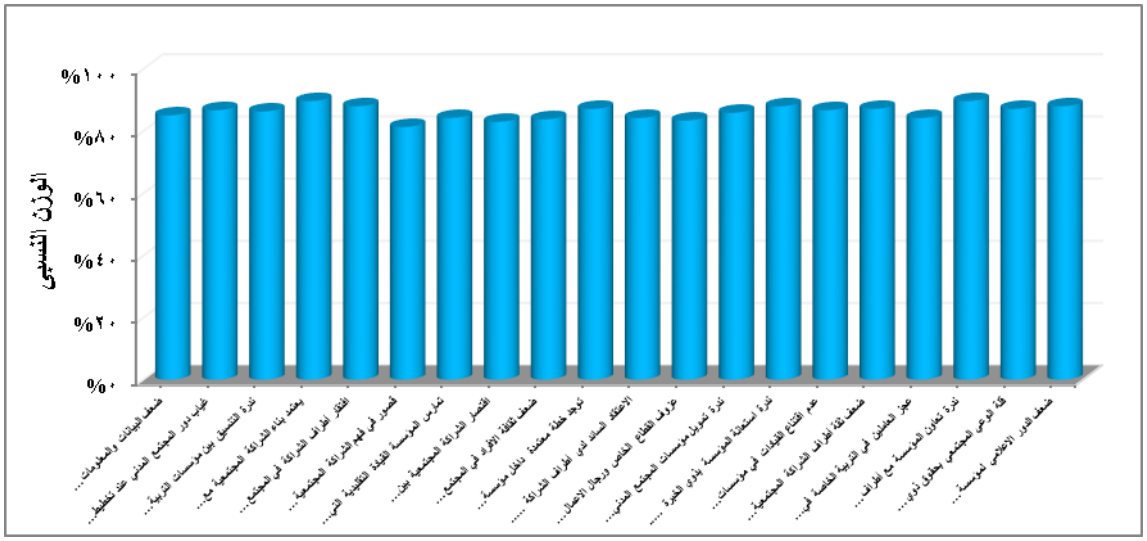

شكل (٢) يوضح عبارات المحور الثانى وفقاً لأوزانها النسبية

من الجدول (٨) ونتائجه والشكل البيانى (٢) يتبين إتفاق أفراد عينة الدراسة علي وجود معوقات لتفعيل الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها في دعم الحقوق التي أقرتها المنظمات الدولية، والتشريعات المحلية للأطفال ذوي الاعاقة وأهمها:

- يعتمد بناء الشراكة المجتمعية مع منظمات المجتمع علي الجهود الفردية لمديري مؤسسات التربية الخاصة.
- ندرة تعاون المؤسسة مع أطراف الشراكة المجتمعية عند تنفيذ البرامج والانشطة التي تدعم حقوق الاطفال المعاقين.
- افتقار أطراف الشراكة في المجتمع المدني الي ادراك الحجم الفعلي لمشكلات الإعاقة في الطفولة المبكرة.
- ندرة استعانة المؤسسة بذوي الخبرة من أطراف الشراكة المجتمعية لتقديم المشورة كل فيما يخصه.
- ضعف الدور الاعلامي لمؤسسة التربية الخاصة عن البرامج والأنشطة والخدمات التي تقدمها.
- توجد خطة معتمدة داخل مؤسسة التربية الخاصة للشراكة مع أطراف المجتمع المدني.
- ضعف ثقة أطراف الشراكة المجتمعية بامكانيات ومخرجات مؤسسات التربية الخاصة.
- قلة الوعي المجتمعي بحقوق ذوي الاعاقة وعدم الاعتراف بان نيلهم لحقوقهم مسئولية مجتمعية

- غياب دور المجتمع المدني عند تخطيط المؤسسة لرصد وتلبية حقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة..
- عدم اقتناع القيادات في مؤسسات المجتمع المدني بمفهوم الشراكة وأنه مضيعة للوقت.
- ندرة التنسيق بين مؤسسات التربية الخاصة والمجتمع المدني فيما تقدمه من خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة.
- ندرة تمويل مؤسسات المجتمع المدني لمراكز ومشروعات رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ضعف البيانات والمعلومات والاحصائيات التي تقدمها مؤسسات التربية الخاصة لأطراف الشراكة المجتمعية.

من الجدول (٨) ونتائجه والشكل البيانى (٢) نجد أن مجالات الاستبانة جاءت فى مستوى " موافق" لجميع عبارات المحور الثاني: معوقات الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني ، وجاءت اعلي درجة للموافقة علي أن بناء الشراكة المجتمعية مع منظمات المجتمع يعتمد علي الجهود الفردية لمديري مؤسسات التربية الخاصة ،تلاهاعزوف مؤسسات التربية الخاصة عن التعاون مع أطراف الشراكة المجتمعية عند تنفيذ البرامج والانشطة التي تدعم حقوق المعاقين، وجاء في المرتبة التالية افتقار أطراف الشراكة في المجتمع المدني إلي إدراك الحجم الفعلي لمشكلات الإعاقة في الطفولة المبكرة، وندرة استعانة المؤسسات بذوي الخبرة منهم ، ضعف البيانات والمعلومات والاحصائيات التي تقدمها المؤسسات لأطراف الشراكة المجتمعية.

وترجع الباحثة هذه المعوقات لعدة أسباب منها:غياب مفهوم العمل التطوعي الذي يعد من العناصر الأساسية في نمو المجتمعات وتقدمها، قلة الوعي المجتمعي بحقوق ذوي الاعاقة وعدم الاعتراف بان نيلهم لحقوقهم مسئولية مجتمعية، وضعف الدور الاعلامي لمؤسسة الرعاية في الاعلان عن برامجها وأنشطتها وخدماتها ، والقصور في اعداد خطة معتمدة للشراكة مع أطراف المجتمع المدني، ، وحصر مفهوم الشراكة في تشجيعها لمؤسسات المجتمع المدني علي تقديم بعض التبرعات المادية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة ولاء البحيري(٢٠١٣) ، Usman Bappi,et. al (2018)، Adiela, O. N. P. Robin L., Dana V. Yarbrough, N (2018) ، ، (2019) Céline. C, and Delphine. O (2022) أن هناك العديد من معوقات الشراكة المجتمعية ، وخاصة ما يتعلق بمؤسسات التربية الخاصة نتيجة القصور في الفهم الجيد لطبيعة

الشراكة بين العاملين في التربية الخاصة والشركاء في المجتمع ، وقلة الوعي الثقافي بينهم لأهمية الشراكة، مما يؤدي إلى الفهم الخاطئ لمفهومها.

كما تتفق مع دراسة عبد الله المطوطح(٢٠١٩)، عبير نعمان (٢٠٢٠)، Mahmut Çitil (2020) ، Aryeh-Adjei,(2021) ، هدي فضل الله (٢٠٢١)، زينب السماحي (٢٠٢٢) ، Michelle C. Diana; Natalie B; et al, (2022) أن معوقات الشراكة المجتمعية تتلخص في عدم الاتفاق والتعاون وتحديد صيغة مقبولة لأطراف الشراكة سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، فضلاً عن القصور الواضح في التدريب الجيد لكيفية التعامل مع الشركاء في المجتمع ، وسيادة نمط القيادة التقليدية في ادارة العديد من المؤسسات مما يعوق صلاحياتها الكاملة في التخطيط والتنفيذ والتعامل بحرية مع الشركاء، وتفضيل بعض القيادات عزل مؤسساتهم لتجنب الرقابة والنقد من أفراد المجتمع. بالاضافة الي ضعف البيانات والمعلومات والاحصائيات التي تقدمها مؤسسات التربية الخاصة لأطراف الشراكة المجتمعية عن الحالات التي ترعاها.

كما اتفقت مع دراسة عبد الله المطوطح(٢٠١٩)، عبير نعمان(٢٠٢٠) ،Aryeh-Adjei,(2021) ، Céline. C, and Delphine. O (2022) أن هناك قصوراً في القوانين والقرارات ، والاجراءات الادارية التي تسهل عملية الشراكة بين مؤسسات المجتمع ، وتساعد علي نشر ثقافة العمل التطوعي بين طوائف المجتمع المختلفة، وأكدت على ضرورة تحقيق قدر من المرونة في القوانين والقرارات الوزارية الموجودة داخل المجتمع ، بما يُمكن القائمين على الشراكة المجتمعية من التفاعل الإيجابي مع بيئتهم المحلية بما يتوافق مع خصوصيات وامكانات كل المؤسسة.

لذا تري الباحثة أنه للنهوض بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة يجب العمل علي تذليل الصعوبات والمعوقات التي تحول دون شراكة مجتمعية فعاله بين مؤسسات التربية الخاصة وأطراف الشراكة في المجتمع لدعم تلك الحقوق، من خلال العمل علي زيادة الوعي المجتمعي بأهمية دورها،والاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي تكتنزها، وتطوير القوانين والقرارات؛ التي تسهل عملية الشراكة، فضلاً عن توسيع المجال أمام كافة مؤسسات المجتمع المدني؛ لتصبح "شريكا" فاعلاً في دعم حقوق ذوي الاحتياجات، مع تقديم الدعم الكامل لأنشطتها، و برامجها، وتشجيع انخراطها في الشارع المصري ، وزيادة التواصل مع المواطنين وعدم إقتصار أعمالها علي الغرف المغلقة، في وجود علاقة متوازنة بينها وبين قطاعات الدولة على أرضية من الحماية الاجتماعية، أساسها الثقة، والاحترام المتبادل.

من العرض السابق للنتائج تستخلص الباحثة بأن تدنى واقع الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة بورسعيد، يعود إلي العديد من المعوقات التي تحول دون تفعيل الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها في دعم الحقوق وفقاً لما أقرته المنظمات الدولية، والتشريعات المحلية للأطفال ذوي الاعاقة، ويستلزم ذلك وضع آليات لتطوير تلك الشراكة .

التصور المقترح لآليات تطوير الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني لدعم حقوق الاطفال ذوي الاحتياجات في مجافظة بورسعيد

تمهيد:

تأسيساً على ما تقدم من نتائج ، اتفاق افراد عينة الدراسة علي تدنى واقع الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة بورسعيد، وأن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تفعيل تلك الشراكة لدعم حقوق ذوي الاعاقة، وندرة الانشطة والفعليات التي تدعم حقوق المعاقين ، وفى ضوء ماتعكسه ارقام انتشار عدد ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع ، واحتياجهم لرعاية خاصة، فإنه يمكن وضع تصور مستقبلي مقترح لآليات تطوير الشراكة، يأخذ بعين الاعتبار اخلاقيات الشراكة القائمة علي التعاون والثقة والاحترام المتبادل بين مؤسسات التربية الخاصة وفئات المجتمع المدني ، ويركز علي العمل التطوعي ، وتفجير الطاقات الكامنة لأطراف الشراكة المجتمعية، وتوظيفها في خدمة أهداف أساسية داخل بنية المجتمع .

أولاً : فلسفة التصور المقترح :

تقوم فلسفة التصور المقترح على استلهام المبادئ التربوية التي تنادي بوجهة النظر الشاملة وذات الصلة بالعمل مع الفئات الخاصة التي تنادي بتحسين حياتهم ، إحداث تغير للاتجاهات السلبية ضد المعاقين وقدراتهم، وتطوير مستوى العاملين معهم ، وتيسير الشراكة الاجتماعية مع مؤسسات العمل الخيري والمدني التي تعنى بشئونهم ؛ لايجاد حلول لقضايا الإعاقة، تحسين الخدمات المقدمة لهم ، وأن للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، مثلهم مثل أي إنسان، لهم الحق في التمتع بحقوق وصفت بأنها أساسية ، ولا يجدر أن يضطر أي طفل، للكفاح لوحده من أجل التمتّع بحقوقه الأساسية، ويتعين على الحكومة والجهات صاحبة المصلحة والمنظمات غير الحكومية أن تضمن حصولهم على حقوقهم،لأنها مسؤولية وطنية مجتمعية تتطلب تضافر

الجهود بين مختلف المؤسسات ، للاستمرار في دعم البرامج التأهيلية والأكاديمية التي تساهم بشكل كبير في تلبية ودعم حقوق ذوي الاعاقة، وإبراز قدراتهم ومواهبهم الكامنة.

ثانياً: رؤية التصور المقترح:

الإرتقاءبجودة حياة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحسين مستوي معيشتهم في مختلف نواحي الحياة؛ بإتاحة وتيسير شراكة مجتمعية فعالة ؛ لتمكينهم من الحقوق وفقاً للمواثيق والاتفاقيات الدولية والقانون المصري.

ثالثاً: رسالة التصور المقترح:

حفظ حقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير المزيد من المعلومات العالية الجودة والموثوقة في الوقت المناسب للاعاقة لسهولة الوصول الي أماكن تقديم الخدمات ، والكشف المبكر، والتشخيص المبكر، وتسهيل حصولهم علي حقوقهم في التعليم والصحة وحق الوصول إلي الاماكن والخدمات والمعلومات والعدالة ،والترتيبات التي تمكنهم من الوصول إلى المرافق ووسائل المواصلات والمعلومات ووسائل التواصل بالمساواة مع غيرهم،ضرورة التغلب على معوقات الشراكة بين القطاع الحكومي،والمجتمع المدني، وتوفير متطلبات تفعيلها؛بنشر الوعي بثقافة الشراكة المجتمعية، ودورها في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي،وإنشاء قنوات اتصال بين أطراف الشراكة، زيادة مستوى الوعي والتنوير حول الشراكة المجتمعية من خلال وسائل الإعلام .

رابعاً: منطلقات التصور المقترح:

١- أن الاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تجسيداً لدرجة الوعي والتحضر، التي يتم الحكم من خلالها على درجة تحضر، وتمدن أي دولة في العالم ؛ لارتباطها بدرجة الوعي والحس الإنساني الحضاري في مدي ما تقدمه من عناية واهتمام لهم.

٢- إن للمعاقين من الحقوق وعليهم من الواجبات ما علي الاسوياء التي يجب أن يقوموا بها في حدود إمكانياتهم وقدراتهم، وعلي المجتمع بكل مؤسساته ، وفئاته توفير كافة أنواع الحقوق والرعاية الشاملة في جميع النواحي؛الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتقديم الخدمات والمساعدات.

٣- رؤية مصر ٢٠٣٠: التي أطلقت في فبراير ٢٠١٦ ، تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدي للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتركز علي الارتقاءبجودة

حياة المواطن وتحسين مستوي معيشته في مختلف نواحي الحياة، والتأكيد علي ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي.

٤- النسبة المتزايدة من الاشخاص الذين تعرضوا للإعاقة في مرحلة الطفولة المبكرة أدي الي ارتفاع الأصوات التي تنادي بتغير النظرة لهم، والالتزام بمبدأ المساواة في الحقوق.

٥- باتت تلبية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة ملحة وضرورية لتأمين الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي، وحتي يتحقق ذلك لا بد من توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتصبح "شريكا" في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي تكتنزها.

٦- قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية العديد من حقوق ذوي الاعاقة. وضعف قدرتها علي تحمل تمويل وادارة وتوفير البرامج والخدمات اللازمة لهم ؛ والزيادة المضطردة في أعدادهم ؛ يفرض وجود شراكة حقيقية مع مؤسسات المجتمع المدني.

٧- يقع علي عاتق مؤسسات المجتمع المدني مسئوليات تجاه حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال توفير المزيد من المعلومات العالية الجودة والموثوقة في الوقت المناسب للاعاقة لسهولة الوصول الي أماكن تقديم الخدمات.

٨- أن الشراكة المجتمعية من أرقي صيغ التعاون المشترك؛ فهي إحدى القنوات التي تقوم من خلالها مؤسسات المجتمع بدورها في الضغط والمدافعة وكسب التأييد من أجل الاعتراف بحقوق الأطفال ذوي الاعاقة وتأمينها، والوفاء بها.

٩- يستطيع المجتمع المدني استخدام الأدوات المتاحة والمعترف بها دوليا من قبل كافة الحكومات بما في ذلك العهود والاتفاقيات الدولية التي تكفل حصول ذوي الاحتياجات الخاصة علي حقوقهم المختلفة.

١٠- يتطلب دعم حقوق الأطفال ذوي الاعاقة قيام شراكة حقيقية وفعالة مع قطاعات المجتمع بكافة أفراده ومؤسساته.

١١- أن دعم ورعاية وتأهيل وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة يُعد مسؤولية وطنية مجتمعية تتطلب تضافر الجهود بين مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية، التي تساهم بشكل كبير في تلبية حقوقهم.

خامساً: الأسس التي يقوم عليها التصور المقترح:

يجب مراعاة الأسس التالية:

١) أن حقوق ذوي الاعاقة بحاجة إلى مزيد من الدعم والتطور، وأن يكون لدى الأفراد الفهم الراسخ لأهمية التعاون والشراكة الإيجابية من أجل التغلب على التحديات والمشكلات التي تعوق دعم تلك الحقوق.

٢) أن دعم ورعاية وتأهيل وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة مسؤولية وطنية مجتمعية تتطلب تضافر الجهود بين مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية، للاستمرار في دعم البرامج التأهيلية والأكاديمية التي تساهم بشكل كبير في تلبية احتياجاتهم ودعم حقوقهم .

٣) تحديد الأهداف والرؤى والآليات الخاصة بالشراكة من خلال التفكير العميق وتحقيق التناغم المنضبط بين أطرافها.

٤) تحقيق قدر من المرونة في القوانين والقرارات الوزارية الموجودة داخل المجتمع ، بما يمكن القائمين على الشراكة من النهوض بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة تبعاُ للمرونة الموجودة، وبما يترتب عليه من توفير متطلبات الاحتياجات الحقوقية، وتفعيل الشراكة الهادفة.

٥) تقدير الآراء والخبرات لأطراف الشراكة المجتمعية، ووضعها موضع التنفيذ، بما يؤدي إلى تفعيل دورها في دعم أنشطة حصول المعاقين على كافة الحقوق والخدمات مقارنه بأقرانهم العاديين.

٦) الالتزام بالاحترام المتبادل بين مؤسسات التربية الخاصة وأطراف الشراكة المجتمعية، ومشاركتهم في عملية صنع القرار.

٧) اعتماد مبدأ اللامركزية في إدارة مؤسسات التربية الخاصة وإعطاء المدراء مساحة قراريه أكبر في عملية صنع القرارات وتنفيذها ؛ بما يساعده علي سرعة الأداء والتفاعل الإيجابي مع بيئته المحلية بما يتوافق مع خصوصيات وامكانات المؤسسة.

٨) توفير قاعدة بيانات ومعلومات كافيه عن ذوي الاعاقة ؛ بالإضافة إلى الشفافية من قبل الجميع، والعمل بروح الفريق الواحد، بالإضافة الى توفير كافة احتياجات أعضاء المؤسسة لتفعيل ممارسة كافة الأنشطة الهادفة لدعم حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

٩) إن الفرد الواحد يملك قدراً من المعارف والمهارات والخبرات أقل بكثير مما تملكه المجموعة مما يستلزم تقوية المجتمع المحلى، وتشجيع شراكته.

١٠) وجود رؤية واضحة مشتركة وهدف محدد مشترك من قبل أفراد المجتمع المحلى وتنظيماته حول ما يريدون عمله وما هي أهدافهم.

١١) قبول وتقدير مبادرات المتطوعين من المجتمع بالتعريف بمساهماتهم مهما كانت بسيطة أومحدودة وتوفير الحوافز المادية والمعنوية المختلفة لهم.

١٢) تحديد مجالات المشاركة المجتمعية سواء على المستوى الفردى أوالمؤسسى لتلبية حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

١٣) تحديد المهام والمسئوليات التي يمكن أن تقوم بها أطراف الشراكة حتى يحدث نوع من التعاون والتكامل المثمر لتمكين ذوي الاعاقة من حقوقهم.

سادساً : أهداف التصور المقترح :

يسعي التصور المقترح إلي تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

١. توعية أطراف الشراكة في المجتمع بحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وأهم الصعوبات والمعوقات التي تحول دون حصولهم عليها.
٢. زيادة وعي أولياء الأمور والمجتمع المحلي والقطاع الخاص بمفهوم وأهمية الشراكة المجتمعية من خلال النشرات الدورية ، ووسائل الإعلام وما يلزم من وسائل الاتصال.
٣. إعداد دليل تنظيمي للشراكة المجتمعية بين مؤسسات رعاية ذوي الاحتياجات مع الأسرة والمجتمع، بحيث يكون واضحاً وشاملاً ، ومحدداً بدقة، ومصاغ بترتيب وسلاسة، حتى يمكن فهمه ، وتطبيقه على أرض الواقع.
٤. منح الصلاحيات الكاملة واللازمة لمدراء المؤسسات من قبل إدارة التربية الخاصة في التخطيط والتنفيذ للتعامل بحرية واسعة مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص؛ لتعزيز وتحقيق نجاح الشراكة المجتمعية.
٥. إنشاء وتحديث قواعد بيانات الخاصة باعداد وفئات،واحتياجات ذوي الاعاقة وتبادلها مع أطراف الشراكة .
٦. العمل علي تحسين جودة البرامج والخدمات التي تدعم حقوق الاطفال المعاقين؛ بمشاركة أفراد المجتمع المدني.
٧. وضع آليه للتقويم المستمر والمحاسبية لممارسات الشراكة بمجرد أن تبدأ التنفيذ، لان المجتمعات في حالة تطور دائمة وكذلك احتياجات ذوي الاعاقة ومطالبهم، لذا تحتاج استراتيجيات الشراكة المجتمعية إلى تطوير وتعديل؛ حتى تساير هذا التطور. كما ينبغي أن تصمم الخطط الأساسية بما يسمح بإجراء التعديلات المطلوبة أثناء التنفيذ.
٨. تهيئة المناخ القانوني بصدور عدة قرارات وزارية تسهل عملية الشراكة ، تفسح باب التعاون بين منظمات المجتمع، والجهات الحكومية المنوطة برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

٩. إعداد دليل تنظيمي يوضح الآليات التي يجب أن تمارسها منظمات المجتمع في مساندة وتعزيز حقوق الفئات الخاصة، ودورها الرقابي والعمل علي متابعة تطبيق نصوص حقوق الطفل المعاق، ومراجعتها وإعادة صياغتها بما يتناسب مع التطورات التي تشهدها البلاد.
١٠. العمل علي استدامة العلاقات بين أطراف الشراكة ليصبح المعاق قوة منتجة في المجتمع.
١١. زيادة المشاركات الفاعلة بين المؤسسات الأهلية والأفراد في النهوض بحقوق الاطفال المعاقين.
١٢. تنمية المسؤولية المجتمعية نحو قضايا ذوي الاعاقة في المجتمع، والمشاركة في معالجة التحديات والصعوبات التي تواجههم.
١٣. تعزيز الثقة المتبادلة والمسئولية المشتركة بين أطراف الشراكة وتبادل الخبرات فيما بينهم ، واستثمار مهاراتهم وإمكاناتهم والاعتزاز بإنجازاتهم، وزيادة فاعلية البرامج التي تقدمها.
١٤. تنمية الشعور القومى بالانتماء والقضاء على مظاهر السلبية والاتكالية، فهى قيمة ونهجاً اجتماعياً.
١٥. زيادة الموارد؛ توفير الدعم المادي المقدم حيث تعمل على توفير أعداد أكبر من الموارد المادية والبشرية.
١٦. تعزيز علاقة مؤسسات رعاية ذوي الاعاقة والمجتمع المحلي لتمكنها من تحقيق رسالتها وأهدافها بكفاءة وفاعلية والارتقاء بأدائها.
١٧. تنمية المسئولية الاجتماعية لدي افراد المجتمع المدني نحو المجتمع الذي ينتمون اليه، وامداده باحتياجاته من القوي العاملة في المجالات المختلفة، ودعمه مادياً ومعنوياً.

سابعاً : مرتكزات التصور المقترح :

- **المدخلات** وتشمل:القرارات والإجراءات ، والدليل الإرشادي للشراكة المجتمعية ، ميزانية اعداد خطط الشراكة ، والسيناريوهات التي تتعلق بمراحلها ، تدريب الموظفين في المؤسسات المختلفة على كيفية التعامل مع الأشخاص المعاقين علي اختلاف إعاقاتهم ، توفير الإمكانيات المادية والفنية المقدمة لتجهيز البيئية لذوي الاحتياجات الخاصة من تصميم السلع والخدمات والمباني بطريقة تسمح لهم باستخدامها،وتوظيفها لصالحهم بحيث تكون بيئة خالية من العقبات، آمنة، صحية وملائمة ومريحة لهم،
- **العمليات التحويلية:** والتي تستهدف تحويل هذه المدخلات بشكلها الطبيعي إلى مخرجات لها شكلها المختلف والمتميز، ومن هذه العمليات : إزالة القيود الاجتماعية والتعليمية والإعلامية التي تحول دون تحقيق بيئة دامجة لذوي الاحتياجات الخاصة ، دعم برامج الجمعيات

الأهلية في مجال رعايتهم بمختلف أشكال الدعم، حث المواطنين على العمل التطوعي وإبراز دورهم في المشاركة المجتمعية للنهوض بحقوق هؤلاء الاطفال واسرهم، تقديم المجتمع المدني الأموال اللازمة لأسرة الطفل المعاق لتتمكن من توفيرظروف معيشية ملائمة لإعاقته، والاستفادة من الخدمات مدفوعة الاجر، الاستفادة من الثورة التكنولوجية لإنشاء قنوات تواصل بين مؤسسات التربية الخاصة ، وأطراف الشراكة في المجتمع، وإنشاء موقع الكتروني لها.

- **المخرجات** : تتمثل في تقديم الجمعيات الأهلية التمويل المناسب لمؤسسات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، توفير بيئة مناسبة لرعاية المعاقين تناسب أنماط الاعاقة المختلفة، من مرافق عامة ومواصلات وتعليم،إنشاءمراكز للتدخل المبكر بالاستعانة بالخبرات العالمية ، تقديم العديد من البرامج الإعلامية علي القنوات الفضائية والمحلية تهدف تغيير الأفكارالسلبية نحو الاعاقة والمعاقين، إنشاء مراكز علمية لدراسة الموضوعات المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة، إنشاء نوادي اجتماعية ورياضية توفر سياقاً لممارسة المعاقين وأسرهم للانشطة الرياضية والترفيهية، توفير مساحة كافية يتحرك فيها المعاق حركياً على كرسيه المتحرك، إشعارات صوتية في المصاعد للمعاقين بصرياً عن رقم الدور، تجهيز دورات المياة ممهدة للكراسي المتحركة والأبواب تفتح أتوماتكيا، توفير الرعاية الصحية المكثفة للاطفال لمنع حدوث الإعاقة قدر المستطاع،والعمل على علاجها والتخلص منها في أسرع وقت ممكن، وتقديم الرعاية الصحية الفائقة والمستمرة لتخفيف آثار الاعاقات المستمرة ومساعدتهم علي التخلص منها.

ثامنا:جوانب التصور المقترح:

(أ) متطلبات تطوير الشراكة:

- بناء وتنمية قدرات المتعاملين مع الأشخاص ذوى الإعاقة بما فى ذلك الأجهزة الحكومية وغير الحكومية بما يجعلهم قادرين ومؤهلين على التواصل والتعامل مع الأشخاص ذوى الإعاقة فى جميع المجالات.
- تحديد الأهداف والرؤى والآليات الخاصة بالشراكة بالاتفاق بين جميع الاطراف الاجراءات التنفيذية.
- اعتماد مبدأ السياسة اللامركزية في إدارة مؤسسات التربية الخاصة وإعطاء المدراء مساحة قراريه أكبر في عملية صنع القرارات وتنفيذها.

- توفير قاعدة بيانات ومعلومات كاملة وكافية عن ذوي الاعاقة (اعدادهم – فئاتهم النوعية– احتياجاتهم – الخدمات التي تقدم اليهم داخل وخارج المؤسسة.....وغيرها)
- اعداد قائمة بجهات الشراكة في المجتمع المدني تتضمن الاسم والايميل والتليفون ومجال العمل.
- تعزيز الثقة المتبادلة والمسئولية المشتركة بين أطراف الشراكة وتبادل الخبرات فيما بينهم.
- تعديل القوانين والقرارات الوزارية الموجودة داخل المجتمع ، بما يمكن القائمين على الشراكة من النهوض بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تبادل الآراء والخبرات بين أطراف الشراكة المجتمعية، ووضعها موضع التنفيذ.
- تنمية المسؤولية المجتمعية نحو قضايا ذوي الاعاقة في المجتمع، والمشاركة في معالجة التحديات والصعوبات التي تواجههم.
- تحديد مجالات المشاركة المجتمعية سواء على المستوى الفردى أو المؤسسى.
- اتخاذ التدابير اللازمة التى تكفل إمكانية وصول واستخدام الأشخاص ذوى الإعاقة للبيئة المادية المحيطة ولوسائل النقل والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا.
- إزالة جميع العقبات والمعوقات التى تحول دون تمتعهم بهذه الحقوق.
- تدريب العاملين والقيادات في التربية الخاصة علي كيفية التعامل مع الشركاء في منظمات المجتمع.
- انشاء مواقع الكترونية وصفحات علي مواقع التواصل يتم اضافة جميع اطراف الشراكة لها؛ لنشر أنشطة المؤسسة، والخدمات التي تقدمها.

(ب) القائمين بالعمل وأدوارهم:

- مدراء مؤسسات التربية الخاصة والاخصائيين، والعاملين فيها.
- خبراء التربية الخاصة.
- أولياء الامورالاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- اعضاء النقابات المهنية والعمالية المعنية بحقوق ذوي الاعاقة.
- أعضاء ومجالس ادارة الجمعيات الأهلية.
- الاندية الرياضية.
- جمعيات رجال الاعمال .

(ت)المؤسسات التي يمكن أن يمارس من خلالها تحقيق التصور المقترح:

يمكن أن يمارس هذا التصور في كافة مؤسسات التربية الخاصة في محافظة بورسعيد مشاركة الوزارات(–الصحة –التضامن – القوي العاملة – الشباب والرياضة– وزارة الثقافة – الهيئة العامة للاستعلامات) الأندية الرياضية، قصور الثقافة – والمؤسسات الاجتماعية والتنموية في المجتمع– والنقابات المهنية والعمالية والمؤسسات الاهلية– جمعيات رجال الأعمال – جمعيات حقوق الإنسان – المجلس القومي للمرأة – جمعيات التنمية والبيئة– الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر– مراكز البحوث والدراسات – الجمعيات الثقافية).

(ث) الآليات التي يستند عليها التصور المقترح :

تعتمد الرؤية المقترحة علي العديد من الخطوات التي يجب القيام بها لتطوير شراكة المجتمع المدني علي النحو التالي:

 المرحلة الأولي: التهيئة والإعداد: وهي مرحلة تمهيدية تنسيق البدء فى تفعيل شراكة مؤسسات المجتمع المدني وتتعلق بتغيير الثقافة السائدة التي لا تقبل الآخر داخل منظمات المجتمع المدني ومؤسسات التربية الخاصة من خلال الاجراءات التالية:

١. نشر الوعي بأهمية الشراكة من خلال الاجتماعات والندوات والكتيبات الإرشادية ووسائل الإعلام المختلفة.
٢. دعوة مؤسسة التربية الخاصة المتخصصين من المجتمع المحلى(أفراد ، مؤسسات)لتحديد احتياجات الأطفال التربوية.
٣. وضع خطه استراتيجية من قبل القائمين على رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة تتيح لهم من خلالها تقديم مجموعة من البرامج والوسائل تشرح لهم أساليب ووسائل المشاركة المجتمية والأدوار التى يجب أن تقوم بها مؤسسات الشراكة المختلفة.
٤. وضع لوائح وقواعد لضبط تنظم المشاركة المجتمعية بين المؤسسة وقطاعات المجتمع المدني.
٥. وضع خطط لأهم الأنشطة التى يمكن أن تدعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وكيف يمكن المساهمة في تنميتها من قبل المؤسسات المختلفة.
٦. تحديد المهام والمسئوليات التي يمكن أن تقوم بها الاطراف المختلفة حتى يحدث نوع من التعاون والتكامل المثمر لتمكين ذوي الاحتياجات من حقوقهم.

٧. إعادة النظر في القوانين والقرارات الوزارية التي تعوق تفعيل الشراكة المجتمعية وتعديلها بحيث تسمح بإعطاء الفرصة للمجتمع المدني للمشاركة في رعايتهم وتمكينهم من حقوقهم.

 المرحلة الثانية: مرحلة التنفيذ: وهي المرحلة التي يُعتمد عليها تفعيل شراكة مؤسسات المجتمع المدني وتتضمن الخطوات التالية:

١. تدريب الكوادر البشرية المتخصصة فى مجال تعليم ذوى الاحتياجات الخاصة.
٢. إعداد دليل يتضمن أساليب الشراكة وأهم الجهات التي يمكن أن تشارك مؤسسات المجتمع المدني والوزارة المختلفة.
٣. عقد ورش وندوات ومؤتمرات لتوعية أسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بأهمية المشاركة المجتمعية ودورها في رعاية أبنائهم.
٤. تنظيم لقاءات حوارية مع أطراف الشراكة لدعم مشاركتهم ، تشجيع تبرع رجال الأعمال علي توفير التجهيزات اللازمة ، وتقديم التبرعات العينية لمؤسسات التربية الخاصة لتنفيذ أنشطتها،توفير الرعاية المتكاملة لذوي الاعاقة من قبل منظمات المجتمع المدني.
٥. عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل حول حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك للتعرف على طبيعة مشكلاتهم وسبل التعامل معها من خلال تفعيل دور المجتمع في تمكينهم.
٦. تنفيذ برامج وأنشطة تربوية تسعى لتحقيق تقبل الاطفال العاديين لأقرانهم من ذوي الإحتياجات الخاصة، وتجنب ونبذ العنف فيما بينهم.
٧. نشر الوعي لدى أولياء أمور الاطفال العاديين بمضمون الدمج وأهميته للطفل ذوي الاحتياجات الخاصة للتغلب على ما لديهم من اتجاهات سلبية.

 المرحلة الثالثة: المتابعة والتقويم: يعتمد تفعيل شراكة مؤسسات المجتمع المدني لدعم حقوق ذوى الاحتياجات الخاصة على التقويم المستمر والمحاسبية، والرقابة والمتابعة لما وصلت إليه الشراكة من خلال وضع آلية لقياس نتائج خطط الشراكة ، وما تحقق من أهداف ، وتقييم فاعلية الشراكة ، وما تم دعمه من حقوق خلال فترة تنفيذ الخطة وكتابة التقارير الشهرية والسنوية لإيجابيات وسلبيات الخطة الموضوعة وعرضها علي أطراف الشراكة.

<u>معوقات تطبيق التصور المقترح:</u>

- معوقات خاصة بمؤسسات التربية الخاصة (ندرة وجود مراكز متخصصة في رعاية الاطفال ذوي الاعاقة– نقص في المتخصصين القادرين علي توفير خدمات التدخل المبكر– قلة الأنشطة والبرامج التي قد تشارك فيها منظمات المجتمع المدني – عدم حصول العاملين في التربية الخاصة علي التدريب لكيفية التعامل مع أفراد المجتمع المدني – سيادة نمط القيادة

التقليدية في ادارة تلك المؤسسسات – ندرة الموارد البشرية المتخصصة – اعتقاد بعض القادة أن الشراكة تدخل في رسم سياسة المؤسسة– ضعف البيانات والمعلومات والاحصائيات التي تقدمها المؤسسة لأطراف الشراكة المجتمعية – قصور في الفهم الجيد لطبيعة الشراكة المجتمعية بين العاملين في التربية الخاصة– ضعف الدور الاعلامي لمؤسسات التربية الخاصة في الإعلان عن برامجها وأنشطتها والخدمات التي تقدمها– عجز المؤسسة عن تقديم خطط واضحة للشراكة المجتمعية– صعوبات في توظيف وتدريب الكوادر المؤهلة لتقديم الرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة – العجز عن توفير بيئة ملائمة ومتكاملة لذوي الاحتياجات الخاصة)

- معوقات خاصة بالمجتمع المدني: (ضعف الثقة بين المجتمع المدني ومؤسسات التربية الخاصة– عزوف القطاع الخاص ورجال الاعمال عن تقديم الدعم المادي والمعنوي لتلبية حقوق ذوي الاحتياجات – الاعتقاد السائد بين أفراد المنظمات المدنية أن تلبية حقوق المعاقين مسؤولية الدولة – عدم وجود قنوات اتصال بين المجتمع المدني ومؤسسات الرعاية – قصور في الفهم الجيد لطبيعة الشراكة المجتمعية بين الشركاء من المجتمع المدني – عدم اقتناع بعض القيادات المجتمعية بالشراكة – امتناع القطاع الخاص عن تمويل المشروعات التي تهتم بذوي الاعاقة – افتقار وافراد المجتمع المدني الي المعرفة بطبيعة الاعاقة– عدم وجود رؤية واضحة داخل منظمات المجتمع المحلى بشأن الشراكة المجتمعية– عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات كافيه عن الانشطة التطوعية لمؤسسات المجتمع المدني تجاه أفراد المجتمع وخاصة ذوي الاعاقة، وأسرهم).

<u>حلول مقترحة</u>

- خاصة بمؤسسات التربية الخاصة: (تأهيل وتدريب العاملين في التربية الخاصة وتنمية مهاراتهم التعامل مع أطراف الشراكة وجذبهم للتعاون معهم سواء بالخبرات أو الدعم الفني أو المالي – إنشاء مراكز متخصصة في رعاية الاطفال ذوي الاعاقة تقدم لهم خدمات التدخل والكشف المبكر– تعزيز التواصل مع المجتمع المدني لتوفير الكوادرمن المتخصصين القادرين علي توفير خدمات الرعاية– توسيع نطاق عمل المؤسسة بتقديم الأنشطة والبرامج التي قد تشارك فيها منظمات المجتمع المدني – اتباع نمط القيادة الشاركية في ادارة مؤسسسات التربية الخاصة – توفير قواعد البيانات والمعلومات والاحصائيات و تقديمها لأطراف الشراكة المجتمعية – نشر الوعي بطبيعة الشراكة المجتمعية بين العاملين في التربية

الخاصة والمجتمع المدني– توفير قاعدة بيانات ومعلومات كافيه بالإضافة إلى الشفافية من قبل الجميع– نشر الوعي بأهمية الشراكة من خلال الاجتماعات والندوات والكتيبات الإرشادية ووسائل الإعلام المختلفة ، انشاء قنوات علي المواقع الالكترونية للإعلان عن برامج وأنشطة المؤسسة والخدمات التي تقدمها– اعداد خطط واضحة للشراكة المجتمعية تشارك فيها الاطراف المعنية – الاستعانة بالمجتمع المحلي في توظيف وتدريب الكوادر المؤهلة لتقديم الرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة – إعداد دليل يتضمن أساليب الشراكة وأهم الجهات التي يمكن أن تشارك مؤسسات المجتمع المدني والوزارة المختلفة)

- خاصة بالمجتمع المدني:(يجب وضع آليات لقبول الشراكة لجميع الأطراف ؛ توفير مناخ من الاحترام والثقة المتبادلة بين أطراف الشراكة – تشجيع القطاع الخاص ورجال الاعمال علي تقديم الدعم المادي والمعنوي لتلبية حقوق ذوي الاحتياجات – تنمية المسئولية الاجتماعية لدي افراد المجتمع المدني نحو المجتمع الذي ينتمون اليه– توعية أطراف الشراكة في المجتمع بحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة ، والصعوبات والمعوقات التي تحول دون حصولهم حقوقهم– دعم فكرة أن تلبية حقوق المعاقين مسؤولية مشتركة – تشجيع العمل التطوعي بين أطراف الشراكة في المجتمع المدني– رصد المكافأت وتوفير الحوافز المادية والمعنوية المختلفة لهم– تحديد المهام والمسئوليات التي يمكن أن يقوم بها أطراف الشراكة حتى يحدث نوع من التعاون والتكامل المثمر لتمكين ذوي الاعاقة من حقوقهم– اعتماد الإطار القانوني الذي ينظم عمل مختلف هيئات المجتمع المدني والاليات التي تضمن مشاركته الفاعلة والمؤثرة في صنع القرارات – تبني الالتزام بآليات الحكم الرشيد داخل منظمات المجتمع المدني، كالشفافية والمساءلة والمحاسبة، والمشاركة، وتداول السلطة،التشبيك والتنسيق والتعاون، وبناء التحالفات ؛ لكي تتمكن منظمات المجتمع المدني من القيام بدورها المطلوب، كشريك فاعل وقوي في دعم حقوق الاطفال– أن تسعى المنظمات إلى تقديم العديد من الخدمات المجانية بدعم الوحدات المتنقلة من خلال برنامج الشراكة المجتمعية بتكاتف الجهود وتعزيز المسؤولية المجتمعية – تنظيم المنظمة أنشطة توعوية وتثقيفية للتعريف بقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز الوعي المجتمعي بمشكلاتهم ، وتشمل هذه الأنشطة المحاضرات والمنتديات لتبادل المعرفة وتعزيز التفاهم– إنشاء مراكز علمية متخصصة لدراسة كافة الموضوعات المرتبطة بالإعاقة والمعاقين)

توصيات الدراسة:

١. بناء وتنمية قدرات المتعاملين مع الأطفال ذوى الإعاقة بما فى ذلك الأجهزة الحكومية وغير الحكومية بما يجعلهم قادرين ومؤهلين على التواصل والتعامل معهم الأشخاص فى جميع المجالات.

٢. العمل علي زيادة الوعي المجتمعي بقضايا حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة،

٣. تيسير حصول الجمعيات والمنظمات العامة فى مجال حماية المعاقين على المعلومات الخاصة بالخدمات التى تقدم لهم وفق للقوانين المنظمه لذلك.

٤. اعادة النظر لتعديل القوانين والقرارات التي تعوق تفعيل شراكة مؤسسات المجتمع المدني لدعم حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

٥. تبني وضع استراتيجية للتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والتنسيق فيما بينهم كل في اختصاصه لدعم حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة كاملة.

٦. تقديم الامثلة عن الممارسات الجيدة التي يمكن أن تقدمها مؤسسات المجتمع المدني في دعم حقوق المعاقين.

٧. المساهمة في إحداث تغيير إيجابي في المجتمع من خلال التأثير الإيجابي على السلوكيات السائدة وإلهام أطراف الشراكة في المجتمع المدني ، إلى دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨. تعزيز دراية أصحاب الأعمال بحقوقّ الأشخاص ذوي الإعاقة والتعرف على أساليب احترامها ودعمها وتحسين فرص التنافس والاستدامة لديها بما يتماشى مع المواثيق وأطر العمل الملائمة لدى الأمم المتحدة.

٩. إنشاء مراكز علمية متخصصة لدراسة كافة الموضوعات المرتبطة بالإعاقة والمعاقين، والطرق الحديثة للتشخيص، والعلاج ، والتدخل المبكر.

١٠. إتاحة فرصًا للتطوع في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث يمكن للأفراد المهتمين ، والخبراء في مجال الاعاقة تقديم الدعم لهؤلاء الاطفال المساهمة بوقتهم ومهاراتهم في الأنشطة والبرامج التي تنظمها مؤسسة التربية الخاصة.

١١. عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل سنوياً حول حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة تزامناً مع الاحتفال باليوم العالمي للإعاقة.

١٢. وضع آلية للتقويم المستمر والمحاسبية، والرقابة والمتابعة لتطبيق تنفيذ الاتفاقيات والمواثيق الدولية والقانون المصري لذوي الاعاقة.

١٣. اعتماد استراتيجية مقترحة من أطراف الشراكة المجتمعية تحتوي علي خطة تنفيذية وأهداف اجرائية، تشمل مراحل تطوير شراكة المجتمع المدني لتلبية ودعم حقوق الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

البحوث والدراسات المقترحة:

١- تصور مقترح لتفعيل دور شراكة مؤسسات المجتمع المدني في رعاية الموهوبين من ذوي الاعاقة.

٢- دراسة مقارنة لشراكة المجتمع المدني فى دعم حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر وخبرات بعض الدول.

المراجع:

١. ابراهيم عبد الله الزريقات (٢٠١٥).التدخل المبكر النماذج والاجراءات.ط٤،عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع.

٢. أسياد محمد عوض(٢٠١٢).تفعيل دور الأسرة في العملية التعليمية بالتعليم الثانوي في ضوء مبدأ الشراكة، مجلة كلية التربية ، جامعة الازهر.

٣. أماني قنديل (٢٠٠٨). الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، بيروت.

٤. أمل نبيه متولي (٢٠١٧). المشاركة المجتمعية ودورها في تحسين جودة الحياة لدى أسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية رياض الأطفال، جامعة المنصورة.

٥. أميرة عادل احمد(٢٠٢١). مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد(١٢)، العدد(٢)، جامعة قناة السويس.

٦. ايمان عبد العال أحمد(٢٠١٦).منظمات المجتمع المدني ودورها في الحماية الاجتماعية للمعاقين حركياً، مجلة الخدمة الاجتماعية ، مجلد٥٦،العدد(٥).

٧. ايهاب عبد العزيز الببلاوي(٢٠١٣). توعية المجتمع بالاعاقة،ط٦،الرياض:دار الزهراء للطباعة والنشر.

٨. السويل محمد بن ابراهيم.(٢٠٠٩). تحديات قيام الشراكة المجتمعية الفاعلة، www.imamu.edu.sa/events/community-partnership-forum-in-scienitic-research/pages/ names.aspx تاريخ الدخول ١٥ /٢٠٢٣/٢/

٩. المنجد في اللغة العربية (١٩٩١). الطبعة الحادية والثلاثون، دار المشرق: بيروت.

١٠. باسل زيدان (٢٠٠١) ، المعجم الجامع ، جامعة النجاح الوطنية:فلسطين .

١١. جود علي القباري (٢٠١٨).الشراكة المجتمعية البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص وفق مؤشرات مجتمع المعرفة:تصور مقترح، رسالة دكتوراة، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

١٢. جمهورية مصر العربية (١٩٩٦). القانون رقم (١٢) لعام ١٩٩٦ بشأن أحكام حماية الطفل المعاق، الباب السادس ، أحكام رعاية الطفل المعاق.

١٣. جمهورية مصر العربية (٢٠١٤). دستور ٢٠١٤ ، مواد ذوي الاعاقة ، ٨٠،٨١.

١٤. جمهورية مصر العربية (٢٠١٨). قانون ١٠ لسنة ٢٠١٨ بشأن قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الجريدة الرسمية العدد ٧مكرر (ج) بتاريخ ١٩ / ٢ / ٢٠١٨.

١٥. حسام شحادة(٢٠١٥). المجتمع المدني – سلسلة التربية المدنية، بيت المواطن للنشر والتوزيع، دمشق: سوريا.

١٦. حنان أحمد الروبي.(٢٠٠٩).آليات تفعيل شراكة المجتمع المدني لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة،رسالة ماجستير ،كلية التربية،جامعة بني سويف.

١٧. خالد بن أحمد الشمري(٢٠١٧). مدى تفعيل الإدارة المدرسية للشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي : المعيقات وسبل التحسين .المجلة الدولية التربوية المتخصصة: دار سمات للدراسات والأبحاث، مج،٦ ع،١ .

١٨. زينب موسي السماحي (٢٠٢٢). تصور مقترح لمركز للتدخل المبكر كمدخل لتأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (بورسعيد نموذجا) مجلة كلية التربية للطفولة المبكرة، جامعة المنصورة، المجلد (٩) العدد(٢) أكتوبر.

١٩. سامي ملحم (٢٠١٠).مناهج البحث في التربية وعلم النفس، عمان: دار المسيرة.

٢٠. شافعة عباس، سهام عباسي(٢٠١٨). دور المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان في العالم العربي : دراسة تطبيقية بين المعطيات النظرية والواقع العملي،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرياح ورفلة، العدد(١٩).

٢١. سماح مرزوق عبد الفتاح (٢٠١٨). برامج الإطفال المحوسبة،ط ،٣ دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الاردن.
٢٢. عبد الرحمن صوفي، محمود عرفان(٢٠١٢). دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات)، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس.
٢٣. عبد الله عوض المطوطح (٢٠١٩).دورمديري المدارس في دولة الكويت في تفعيل الشراكة المجتمعية بتوفير المتطلبات اللازمة لذوي الاحتياجات الخاصة، رسالة ماجستير في الادارة التربوية ،كلية العلوم التربوية، جامعة آل البيت، المملكة العربية السعودية.
٢٤. عبير نجم الخالدي، وناطق جزاع الكبيسي. (٢٠١٨). دور المؤسسات التربوية في رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة – دراسة ميدانية، مركز البحوث النفسية، ع،٢٨ ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٢٥. عبير نعمان (٢٠٢٠).التحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية وأثرها علي مدي تحقق نجاح الشراكة في المدارس، مجلة كلية التربية جامعة المنصورة، العدد(١١٠) ابريل.
٢٦. عزام الشايع (٢٠١٥). الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع تصور مقترح، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الاسلامية، المدينة المنورة.
٢٧. علي السيد الشخيبي(٢٠٠٩).علم إجتماع التربية المعاصر، دار الفكر العربي: القاهرة.
٢٨. فاطمة عبد الرحيم النوايسة(٢٠١٣).ذوو الاحتياجات الخاصة التعريف بهم وإرشادهم:عمان:دار المناهج.
٢٩. فاطمة صالح الغامدي (٢٠١٦). أرجوحة الشراكة بين المدرسة والأسرة والمجتمع . مكة المكرمة: دار الملتزم للنشر والتوزيع.
٣٠. عامر عياش عبد،أديب محمد جاسم(٢٠١٠). دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الانسان (دراسة قانونية) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٦)، السنة (٢).
٣١. عماد صموئيل وهبة(٢٠١٦).تصور مستقبلي لمتطلبات تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي من خلال المشاركة المجتمعية دراسة ميدانية،مجلة الثقافة والتنمية، ع ١٠٥.
٣٢. ليلي بنت حسين(٢٠١١). دور المجتمع المدني في تفعيل حقوق الانسان وحرياته، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

٣٣. مركز هردو لدعم التعبير الرقمي (٢٠١٥) . القاهرة. www.hrdoegypt.org

٣٤. مجمع اللغة العربية (١٩٩٤) المعجم الوجيز ، القاهرة .

٣٥. مجمع اللغة العربية (١٩٧٢) المعجم الوسيط، دار المعارف ، القاهرة: مصر .

٣٦. مدحت أبو النصر (٢٠٠٤).إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، القاهرة، مجموعة النيل العربية.

٣٧. محمد حسنين العجمي (٢٠٠٧). المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة . المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

٣٨. محمد عبد النبي لاشين(٢٠٢٢). دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الانسان، المجلة القانونية، المجلد(١٤) العدد(١)، جامعة القاهرة، كلية الحقوق (فرع الخرطوم).

٣٩. محمد محروس الأصمعي(٢٠٠٥).الاصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة:من المفاهيم إلي التطبيق،دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة.

٤٠. محمد كامل عمران. (٢٠٢١). دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة المجتمعية لرعاية الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة خان يونس.مجلة علوم التربية الرياضية، مج,١٤ ع،٣ ٢١٩.

٤١. مصطفي نوري القمش،فؤاد عيد الجوالدة.(٢٠١٤).التدخل المبكر الأطفال المعرضون للخطر،عمان ، الاردن:دار الثقافة للنشر والتوزيع.

٤٢. مصطفى نوري القمش، خليل عبد الرحمان المعايطة. (٢٠٠٧). سيكولوجية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، عمان، الاردن: دار المسيرة.

٤٣. نهلة بنت إبراهيم السبيعي(٢٠٢٠). إدارة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والتربية الخاصة: تصور مقترح. مجلة العلوم التربوية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية،ع٢٢،المملكة العربية السعودية.

٤٤. وسام نعمت السعدي(٢٠٠٩).دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الانسان،مجلة تكريت للعلوم الانسانية،العدد(٥)،مجلد(١٦)، الكويت.

٤٥. ولاء علي البحيري (٢٠١٣).المشاركة المجتمعية،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مكتبة طريق العلم ، الاسكندرية.

٤٦. وائل السواح (٢٠١٤) . الديمقراطية، سلسلة التربية المدنية، دمشق ، منشورات بيت المواطن.

٤٧. وليد سعيد أحمد(٢٠٢١).اسهام الشراكة المجتمعية في تحقيق متطلبات المدرسة الآمنة في مصر، مجلة كلية التربية، جامعة الازهر،العدد(١٩٠) ، جزء(٢)، ابريل.

٤٨. وليد السيد خليفة، مراد علي عيسي(٢٠١٥).الاتجاهات الحديثة في مجال التربية الخاصة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية.

٤٩. هند محمد الأحمد. (٢٠١٦). تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء. مجلة العلوم التربوية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض.(٤).٤٧٨-٤٣٠.

٥٠. هدي فضل الله محمد(٢٠٢١) وعي سكان تبوك بحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة،المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية،مركز رفاد للدراسات والابحاث،مج٩،ع١.

٥١. هويدا محمود الاتربي(٢٠٢٠). المشاركة المجتمعية مدخل لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة وتحقيق جودة حياتهم، المجلة العربية لعلوم الاعاقة والموهبة، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب ع١٤،

52- Ahmad, N. (2011). Participation on community development: Current Research Journal of Arts and Social Sciences:3(2)

53- Adiela, O. N. P. (2019): New Rivers Vision: Towards the Inclusion of Persons with Disabilities. In: Okene, O. V. C. (Ed.) Excellence in Governance and Creativity: Legal Essays in Honour of His Excellency Chief (Barr) Nyesom Ezenwo Wike (pp. 152-165). Lagos: Princeton & Associates Publishing Co. Ltd.

54- Aryeh-Adjei(2021). Community Participation in the Management of Ghanaian Schools Abigail A, Journal of Interdisciplinary Studies in Education, Volume 10, Issue SI, pp. 79-95.

55- Burke, M. M., & Goldman, S. E. (2017). Documenting the experiences of special education advocates. Journal of Special Education, 51(1), 3–13.

56- Chatenoud, C., Odier-Guedj, D., Camard, S., Rivard, M., Aldersey, H., & Turnbull, A. (2019). [Advocacy Among Parents of Children With Developmental Disabilities and Exclusion Mechanisms Within Preschool and School: A Scoping Review]. Revue des Sciences de l'Éducation de McGill, 54(2), 388–406.

57- Esther M,Philip Mc,(2021).The potential for person-centred planning to support the community participation of adults with an

intellectual disability , Journal Of Intellectual Disabilities , Vol 26, Issue 3.

58-Felipe Barrera-Osorio, Paul Gertler, Nozomi Nakajima, and Harry Patrinos . (2020) Promoting Parental Involvement in Schools: Evidence From Two Randomized Experiments, NBER Working Paper No. 28040 October JEL No. I20,I25,O15.

59- Hodges, Terri L(2013) Survey of the effectiveness of Epsteins Model of family engagement with special needs parents, ,Wilmington University, Dover, Delaware.

60- Healthy Kids Blog (2020). Including All Children: Health for Kids With Disabilities.

61- Islahuddin, Tolla, I., & Mansyur. (2016). A Holistic Model of Partnership in Education. International Journal of Environmental and Science Education, 11(13), 5915–5924.

62- Makuwira, Jonathan (2004).” Non -Governmental organizations (NGOs)and participatory Development in Basic Education in Malawi” current Issues in comparative Education ,vol. 6,No.2,May.

63- Mahmut Çitil (2020). Informative Parent Training on Parental Advocacy and Legal Rights for Families with Children with Special Educational Needs. International Journal of Psychology and Educational Studies, 7 (3), 178-193.

64- Michelle C. Reynolds; Diana Caldwell; Natalie Boonchaisri; Katharine E. Ragon; Susan B. Palmer(2022).The Community of Practice for Supporting Families of Persons With Intellectual and Developmental Disabilities, Intellect Dev Disabil 60 (2): 85–100.

65- Obraori Nmabunwa Peters Adiela & Chinuru Achinewhu (2021). Safeguarding the Future and Right to Education of Children with Disabilities in Nigeria, BCES Conference Books, Volume 19. Sofia: Bulgarian Comparative Education Society.

66- Pryor, J. (2005) : Can community participation mobilise social capital for improvement of rural schooling? A case study from Ghana. Compare: A Journal of Comparative and International Education, Vol.(2), No.(35),pp 193-203.

67- Robin L. Dodds, Dana V. Yarbrough, and Nubia(2018). Lessons learned: Providing peer support to culturally diverse families of children with disabilities or special health care needs, Quick Cultural , Brokering , P2P , Social ,Work , Journal , Article.

68- Talò, C., Others(2014) .Sense of community and community participation: A metaanalytic review. Social indicators research, Vol(1), No(117) , pp 1- 28.

69- World Report on disability,(2011).

70- Usman Bappi, Deepali Singh, Kabiru Dahiru(2018).The Effect of Community Participation on CommunityDevelopment in Nigeria,International Journal of Advances in Arts, Science and Engineering (IJOAASE), May, Volume-6 issues 13.

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104

https://www.unicef.org.

http://www.un.org/disabilities/documents/convention/convoptprot-a.pdf

https://www.presidency.eg

Rights of people with disabilities, www.claiminghumanrights.org,

Retrieved 2021-3-19. Edited.

About the human rights of persons with disabilities www.ohchr.org,

Retrieved 2021-3-19. Edited.

Rights of people with special needs, www.adjd.gov.ae,

Retrieved 2021-4-9. Edited.
Disability and Health Promotion, www.cdc.gov,2020-9-16

Retrieved 2021-3-19. Edited.،
https://www.elwatannews.com/news/details/4990528